



PROVISIONAL
A/37/PV.17
8 October 1982
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك

يوم الثلاثاء ، ٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢ ، الساعة ١٠/٣٠

(هنفاريبا)	السيد هولاي	<u>الرئيس</u> :
(زامبيا)	السيد لوساكا (نائب الرئيس)	<u>شم</u> :

— المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمات كل من :

(زامبيا)	السيد غومبا
(الأردن)	السيد القاسم
(البحرين)	السيد آل خليفة
(المغرب)	السيد بوسنت

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعاً من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, 866 United Nations Plaza

مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة
من المحضر .

82-63097/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد غوما (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة الدورة العادية السابعة والثلاثين للجمعية العامة، وأنني مقتنع أنه بخبرتكم وتجربتكم الكبيرة في العلاقات الدولية، فإنكم سوف توجهون باقتدار هذه الجمعية نحو نتيجة ناجحة. وأكد لكم كل تعاون من جانب وفد بلادي.

وأود في هذا المقام أن أشني على سلفكم، فخامة السيد عصمت كاتاني ممثل العراق، لرئاسته القديرة للجمعية العامة في دورتها العادية السادسة والثلاثين.

وأود كذلك أن أهني الأمين العام، فخامة السيد خافيير بيريز دي كويبار، على الطريقة الممتازة التي اضطلع بها بمسؤوليات هذا المنصب، ونتمنى له كل نجاح.

نجتمع مرة أخرى لكي نواصل جهودنا الجماعية لاجراء الحلول لمشاكل العالم. ومنذ الدورة العادية الأخيرة، فإن هناك القليل الذي يمكن أن نشير إليه على طريق التقدم الذي أحرزناه. وفي حقيقة الأمر، فإن هذا العام كان واحدا من أحد أكثر الأعوام اضطرابا فسي زمننا الحديث.

إن المجتمع الدولي لم يشهد فقط استمرار التوترات والخصومات التي أصبحت سمة عصرنا اليوم، بل كذلك شهد في توجس وهلع، بعض هذه التوترات والخصومات تتحول إلى حرب علنية، تخضت عن خسارة في الأرواح البشرية، وأنزلت التعاسة والشقاء بمن بقي من الضحايا على قيد الحياة.

ان النزاع المسلح المستمر بين ايران والعراق ، والصراع في جنوب الاطلنطي ، وغزو اسرائيل للبنان ، وما تمخض عنه من مذبحه للفلسطينيين المدنيين في مخيمات اللاجئين فسي شاتيلا وصبرا في بيروت ، والموقف الخطير في الجنوب الافريقي ، وتدهور العلاقات بين الدولتين العظميين الرئيسيتين وهذا بعض من كل ، قد سبب قلقا بالغاً للمجتمع الدولي .

وما يبعث على قلقنا بنفس القدر ، حقيقة أن الموقف في زامبيا ، رغم محاولات العديد من الهيئات الدولية والاقليمية التي تضع نصب أعينها ايجاد الحلول السلمية لمشاكل العالم ، قد وصل الى طريق سدود . وعلى سبيل المثال ، لم يكن بمقدور منظمة الوحدة الافريقية ، وحركة بلدان عدم الانحياز ان تجتمع كل منهما على مستوى القمة هذا العام كما كان مخططا من قبل . فضلا عن ذلك ، تحول مجلس الأمن ، وهو المؤسسة التي أنشأتها هذه المنظمة بهدف وحيد هو الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ، الى منصة أو محفل للمناقشة تنتهك قراراته أكثر مما تحظى بالاحترام . ولذلك ، فاننا ننتقل الى موقف نرى فيه أن الأمم المتحدة لم يعد بمقدورها أن تكون في موقف تحمي معه الضعفاء من العدوان السافر الذي تشنه القوى الكبيرة بيننا .

اننا نعيش في ظل محرقة نووية ، وفي عصر نرى فيه أن الأسلحة التقليدية قد انتشرت ويجرى العمل لجعلها أكثر كمالا . ولم تسفر جهود هذه المنظمة لتحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة حتى الآن عن أية نتائج ذات مغزى . ومن المؤسف أن السدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، لم تستطع حتى أن تقر وثيقة بشأن البرنامج الشامل لنزع السلاح . ويتطلب منا الموقف الدولي الراهن المضطرب ، أن نعيد تكريس أنفسنا لقضية نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة . وقد أوضحت المظاهرات العامة الأخيرة التي أيدت نزع السلاح ، أن شعوب العالم أصبحت قلقة ونفذ صبرها لضالة التقدم في مجال نزع السلاح .

واسمحوا لي الآن أن انتقل الى المشاكل المتعلقة بالحالة الراهنة في الاقتصاد الدولي . عندما نادى الأمم النامية بانشاء نظام اقتصادي دولي جديد في منتصف السبعينات لم يكسن هدفها أن تعيد توزيع الثروة الموجودة في العالم ، وذلك تقلل من مستوى الشراء في البلدان

المتقدمة النمو ، بل على العكس من ذلك كان اهتمامها الوحيد ، خلق الظروف التي تتيح لها تنمية طاقتها المادية والبشرية الى أقصى حد استطاع ، وبالتالي تقوم باستئصال شأفة الفقر والجوع والمرض والجهل ، التي تستشري في بلدانها . ان التنمية المتسارعة للبلدان النامية لا تسبب تهديدا لاقتصاديات البلدان المتقدمة النمو ، ويمكنها فقط أن تؤدي الى تحقيق ظروف حياة أفضل للبشرية جمعاء ، ونصيب عادل في الموارد الموجودة في عالمنا الوحيد واستغلالها . ومع ذلك ، كانت جهودنا المتضافرة لتحقيق نظام اقتصادي عادل تلقى الصاعب في كل منعطف . ولم تقدم مؤتمرات التفاوض مثل محادثات باريس ، والاونكتاد الرابع والخامس ، واليونيد والثالث ، واللجنة الجامعة بشأن الاعداد لبدء المفاوضات العالمية وغيرها أية نتائج ملموسة . واليوم ، يواجه الاقتصاد الدولي ظروفا سيئة أكثر مما واجه في السنوات القلائل الماضية .

وتعاني البلدان المتقدمة النمو من أقل معدلات للنمو حيث تزيد فيها نسب البطالة المستمرة وعدم الاستقرار في عملاتها . والمشكلة بالنسبة لها هي كيفية انقاذ اقتصاداتها من مزيد من الانكماش ومن الانهيار المحتمل . لذلك لجأت هذه البلدان الى السياسات الحمائية ، والقيود التجارية والاستثمارات ونقل الموارد ، وهي تدابير في حد ذاتها تعمل على تدهور الاقتصادات الهشة المتدهورة فعلا .

ومن جهة أخرى ، تتعرض البلدان النامية الى نقص عائداتها التصديرية مع زيادة تكلفة الواردات الأساسية مثل الغذاء والطاقة ، ومع الديون الخارجية المتزايد ، وموقف احتياطيها السيء . وفي ظل هذه الظروف ، لا بديل أمام هذه البلدان الا أن تخفض مسن أنشطتها الاقتصادية الشاملة ، ونتيجة لذلك ينخفض إجمالي الناتج الوطني للفرد من عام

الى آخر . وكانت نتائج الموقف السالف الذكر في معظم البلدان النامية لاسيما في افريقيا تمثل زيادة في تواتر معدل الفقر المطلق .

ولمست هذه الاتجاهات لصالح الاقتصاد في البلدان النامية والمتقدمة النمو طمس حد سواء لاسيما عندما تظهر بنفسها في مرحلة مبكرة من عقد الأمم المتحدة الثالث للتنمية . وهنا أيضا ، نحتاج الى استعراض المقررات الجماعية التي اتخذناها منذ عامين عندما شرعنا في تقديم الخطوط التوجيهية السياسية لاستراتيجية التنمية الدولية للعقد الثالث للتنمية . ولا بد من القيام بجهود متضافرة لعكس الاتجاهات الحالية . وقد شجع المجتمع الدولي بالفعل اقتصاد العالم وتأكد من أن العلاج يكمن في المواءمة الهيكلية .

في رأى وفد بلادى ان مسؤولية تنمية شعوبنا والوفاء باحتياجاتها تقع ، بطبيعة الحال ، على الحكومات الوطنية . الا انه يتعين على المجتمع الدولي ، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة نفسها ، المعاونة في تعبئة الموارد والخبرة اللازمة لمساعدة تلك البلدان التي تحتاج الى حل مشاكلها الانمائية المتعددة .

ان الموقف الراهن منذر بالخطر بصورة أكبر ، وليس ذلك بسبب حجم وأبعاد الانكماش الاقتصادى فحسب ، بل أيضا بسبب التدهور في التعاون الدولي ، والقيود المفروضة في بعض السياسات التي تهدف الى معالجة الانكماش . وفي عالم ترتفع فيه التضخمات وتزداد فيه الاتصالات بين الأمم والمجموعات الاجتماعية ، يمكن أن يكون عدم الاستجابة الى الطلب الملح بتحسين نوعية الحياة البشرية مصدرا حقيقيا للصراع ، ليس فقط على المستوى الوطنى ، بل أيضا على المستوى الدولي . وفي هذا الصدد ، وعلى سبيل المثال ، فان مستوى الاسهامات الطوعية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، قد تعرض للانكماش . وهناك خطر حقيقي من انه اذا ما استمر الاتجاه الراهن في الاسهامات الطوعية التي تقدم لوكالات الأمم المتحدة المكرسة للتنمية ، فان الأهداف النبيلة والمثل العليا للأمم المتحدة ، في هذا الصدد ، سوف تتعرض للخطر .

ان وفدى يعتقد اعتقادا راسخا بأن أية تغييرات تنظيمية واصلاحات هيكلية في الاقتصاد العالمى التي يمكن أن تسهم في تحقيق حلول دائمة لمشاكلنا الحالية ، لا يمكن أن تنجم الا عن نهج شامل ومتكامل لمعالجة هذه المشاكل . ان المفاوضات العالمية الشاملة ، التي قررتها الجمعية العامة فى قرارها ٣٤ / ١٣٨ ، انما تتيح أفضل فرصة للمجتمع الدولي ليحقق أهدافه المرجوة . فعن طريق التكافل ذى الدلالة وبالعامل الجماعى يمكن أن يتحقق التقدم الاقتصادى . ونحن نأمل في أن تبدأ المفاوضات العالمية الشاملة في المستقبل القريب ، وفي أن تتمخض عن تدابير ملموسة يمكن لجميع البلدان أن تفرها بسهولة ، وبذلك تحدث التغييرات الهيكلية اللازمة التي تؤدى الى اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

ان جدول الأعمال السياسى الدولى مليء بالمشاكلات المعقدة والمعقدة ، التي تشير بالمثل قلعا عميقا وتتطلب حلولا عاجلة . واسمحوا لي الآن ، أن أكرر بايجاز موقف زامبيا فيما يتعلق ببعض هذه المشاكل .

اننا نشعر بالقلق ازاء زيادة التنافس بين الدول الكبرى داخل المحيط الهندي وحوله . ونسود لمؤتمر كولومبو ، الذي طال تأخره ، أن ينعقد على وجه السرعة بهدف اتخاذ تدابير فعالة لتحقيق أهداف وأغراض الاعلان الخاص بجعل منطقة المحيط الهندي منطقة سلم .

اننا نؤيد الجهود التي تبذلها هذه المنظمة ، بما في ذلك المصابي الحميدة التي يبذلها الأمين العام ، لايجاد الحلول السياسية ولتحقيق انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان وكمبوتشيا . ونحن نؤيد جهود جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من أجل إعادة توحيد كوريا . ومصرة أخرى نطالب بالانسحاب العاجل وغير المشروط للقوات الأجنبية من كوريا الجنوبية .

اننا لانزال مخلصين في تأييد استقلال جمهورية قبرص وسيادتها ووحدة أراضيها وعهدم انحيازها . ونحن نطالب باحراز تقدم له معناه في المحادثات بين الطائفتين ، وبالتوصل الى اتفاق مبكر بشأن انسحاب القوات الأجنبية من قبرص .

وأود الآن أن أركز بصفة خاصة على مسألتني الجنوب الافريقي والشرق الأوسط ، وأن أوضح كذلك بايجاز تصور زامبيا لمؤسسة الأمم المتحدة .

ان الموقف في الجنوب الافريقي مازال يبدو من بين الأسباب الرئيسية التي تسهم في تدهور العلاقات الدولية . والقضايا في هذه المنطقة المضطربة معروفة تماما ، الا أنني - مع ذلك - أود أن أعددتها مرة أخرى . فهي أولا : احتلال جنوب افريقيا المستمر غير المشروع لناميبيا . ثانيا : سياسات وممارسات الفصل العنصرى لنظام جنوب افريقيا . ثالثا : عدوان جنوب افريقيا العسكرى على الدول الافريقية المستقلة المجاورة والعمل على زعزعة استقرارها .

لقد انقضت أربعة أعوام منذ اتخذ مجلس الأمن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن ناميبيا . وقد رحب المجتمع الدولي ايما ترحيب بهذا القرار ، كأساس عملي وواقعي كي تنهي جنوب افريقيا احتلالها غير المشروع لناميبيا ، وكي يشرع الاقليم في الحصول على استقلاله الذى تأخر طويلا . وحتى اليوم ، لا تزال ناميبيا خاضعة لاحتلال جنوب افريقيا غير المشروع ، كما أن الجهود العديدة التي بذلت لوضع القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) موضع التنفيذ قد ضاعت سدى .

ان هذه الدورة للجمعية العامة تعقد في ظل خلفية من الجهود المتجددة التي تبذل لتخطى الطريق المسدود أمام تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . والمشاورات ، التي تضم المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ودول خط المواجهة ونيجيريا من جهة ، وفريق الاتصال الغربي المكون من الدول الخمس وجنوب افريقيا من جهة أخرى ، قد أجريت هنا في نيويورك في الأشهر الثلاثة الماضية بهدف حل القضايا المتبقية المتعلقة بتنفيذ خطة الأمم المتحدة الخاصة باستقلال ناميبيا . ولقد أسفرت هذه المفاوضات فعلا عن اتفاق بشأن جميع القضايا ذات الصلة . أما القضية الوحيدة الهامة المتبقية فهي تتعلق بالنظام الانتخابي الذي يجب أن يتبع لانتخاب الجمعية التأسيسية في ناميبيا ، إذ أن جنوب افريقيا لم تفصح عن موقفها بشأن هذه القضية .

ومن وجهة نظر حكومة بلادي ، فاننا يجب ألا ندع قوة الدفع التي تولدت فيما يتعلق باستقلال ناميبيا تظلت من أيدينا . نحن نود أن نرى عملية التنفيذ تتم دون أي ابطاء . يجب ألا تعطى جنوب افريقيا اية ذريعة تمكها من احباط تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ومن هنا ، فاننا نود أن نحذر من تقديم القضايا الدخيلة التي قد يكون لها تأثير طوي تأخير تحقيق الاستقلال لناميبيا . اننا نرفض ، في هذا الصدد ، الربط - الذي يتم الاصرار عليه - بين استقلال ناميبيا وبين وجود القوات الكوبية في أنغولا . ولن يكون هناك تبرير طوي الاطلاق لتأخير استقلال ناميبيا بسبب القضايا التي تكمن بوضوح خارج روح ونص قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وفيما يتعلق بقضية الفصل العنصرى وحكم الاقلية في جنوب افريقيا فلقد ادانت بلادي بكل شدة هذا النظام البغيض وحذونا مرارا وتكرارا جنوب افريقيا من ان الشعب لا يمكن أن يجرى قمعه الى الأبد . لقد أصبح نضال المواطنين من غير البيض في جنوب افريقيا كبيرا . ان الزحف مازال مستمرا ، ولا يمكن لأية كمية من الاسلحة أو الاعتقالات أو الوحشية البوليسية أو التعذيب أن توقفه ، حتى يتم تدمير نظام الفصل العنصرى ويقام حكم الاقلية في هذا البلد . وحقيقة ان النظام العنصرى قد اصبح يتسم بمزيد من الوحشية في قمع ثورة الاقلية المضطهدة . الا ان هذا زاد بنفس القدر تصميم الشعب على القتال . ان سياسة اقامة الهنتوستانات ومفهوم فرق تسد اللذين يحاول بهما النظام أن يضرب المجتمعات الطونة والهندية بالشعب الاسود وذلك بسماحه بتقديم بعض المزايا القليلة لهم عن زملائهم السود لن يخضع أحدا . ان هذه الاعمال هي مجرد مناورات يائسة تهدف الى اطالة عمر الفصل العنصرى . ان الشعب المضطهد في جنوب افريقيا يود أن يرى انشاء نظام حكم ديمقراطي في بلده ، وهذا السعي من اجل تحقيق العدالة يتطلب تأييد بقية البشرية المتحضرة ، بما في ذلك ، بصفة خاصة ، تلك البلدان في العالم الغربي التي تستثمر بدرجة كبيرة في جنوب افريقيا ، والتي يمكنها عن طريق هذه الروابط الاقتصادية القوية مع بورتوريا ، ان تمارس أكبر ضغط ممكن على نظام جنوب افريقيا للقضاء على الفصل العنصرى واعمال حكم الاقلية .

وطى أولئك الذين لهم مصالح من اى نوع في جنوب افريقيا ، الا تمسهم الارباح الضخمة التي يحققونها على المدى القصير في ظل نظام الفصل العنصرى . فمصالحهم على المدى الطويل

أن يمارسوا الضغط الفعال على جنوب افريقيا حتى تتخلى عن ممارساتها لنظام الفصل العنصرى .

تهتم حكومة بلادى اهتماما كبيرا أيضا بأعمال العدوان المستمرة من جنوب افريقيا ضد دول المواجهة وغيرها في الجنوب الافريقي . وكما يعلم المجتمع الدولي فان القوات العسكرية لجنوب افريقيا تواصل حتى اليوم احتلال جزء من أراضي أنغولا ، وهو ما يمثل انتهاكا صريحا لسيادة ووحدة أنغولا الاقليمية . وبالإضافة الى ذلك ، تواصل جنوب افريقيا قيامها بتعرشات عسكرية ، وعبور للحدود لشن غارات ضد أنغولا تحت ذريعة مطاردة المناضلين من اجل الحرية من أعضاء منظمة سوابو . وتدخل جنوب افريقيا أيضا في عمليات سرية الا انها واضحة من اجل مواصلة عدوانها العسكرى واحداث تدمير اقتصادى في البلدان الافريقية المستقلة المجاورة بهدف زعزعة استقرارها .

وفي ضوء هذا الموقف ، فاني احث هؤلاء الحلفاء مع نظام بريتوريا على ان يتوقفوا عن هذه المفامرة وان يمتنعوا عن تقديم العون له . كما أناشد هذه الجمعية ان تطالب على وجه السرعة بالانسحاب الكامل غير المشروط لقوات جنوب افريقيا العسكرية من انغولا ، ووقف كل اعمال عدوانها ضد دول المواجهة وغيرها من الدول المجاورة .

فيما يتعلق بمشكلة الشرق الاوسط ، فاني أود أن اعرب عن سخط حكومة بلادى وادانتها للغزو الذى قامت به القوات الاسرائيلية للبنان الذى لم يكن له ما يبرره والذى كان مغطا سبقا ، وللمذبحة التي ارتكبتها هذه القوات ضد المدنيين الفلسطينيين في معسكرات اللاجئين . ان ازهاق ارواح المدنيين وتدمير الممتلكات على هذا النطاق الواسع الذى احده التدخل الاسرائيلى في لبنان ، يذكرنا بالمذابح التي ارتكبت ضد الشعب اليهودى نفسه في المانيا النازية ، والتي ادانتها دون اى تحفظ كل القوى المحبة للسلم في العالم . ومن سخيرة القدر ان الشعب الذى عانى الكثير في ظل المانيا النازية يمارس الان نفس المواقف التي اتخذت ضده ويقوم بنفس الاعمال الوحشية التي كان يقوم بها النازى .

أود أن أقرر أن حل المشكلة لا يكمن في تصفية الشعب الفلسطيني كما انه لا يكمن في طرده من لبنان . ومن الحق أن تعتقد اسرائيل انها تستطيع ان تضع حدا للامال المشروعة للشعب الفلسطيني عن طريق قوة السلاح .

ان التدخل في لبنان والخسارة الكبيرة للارواح البشرية البريئة التي تعيش في هذا البلد ، قد أوضحا الحاجة الملحة لايجاد حل دائم لمشكلة الشرق الاوسط التي تكمن في جوهرها مسألة اعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفي انشاء دولة المستقلة في فلسطين .

اننا نناشد هؤلاء الذين يستطيعون الضغط على اسرائيل كي يفعلوا ذلك ، حتى تتوقف عن اعمالها العدوانية ضد جيرانها ، وتعترف بحقوق الشعب الفلسطيني . اننا لمقتنعون بان الحل العادل الشامل لمشكلة الشرق الاوسط سوف يتم في اطار الامم المتحدة .

لقد وضع الامين العام امام هذه الجمعية تقريرا حاسما واضحا موضوعيا بشأن عمل المنظمة . ولقد اعرب بكل وضوح عن مخاوف العديد من الشعوب في جميع ارجاء العالم ، التي تؤمن بالامم المتحدة ورغبتها في أن تقوى المنظمة حتى تستطيع مواجهة تحديات الوقت الراهن وتضطلع بدورها التاريخي في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

يرحب وفد بلادي بتقرير الامين العام . ان احداث هذا العام تتطلب منا قبل كل شيء ان ننظر نظرة ناقدة الى دور الامم المتحدة في اقامة السلم وفي الحفاظ عليه ، وبصفة خاصة الى مجلس الامن ، الذي يبدو ان دوره قد ضعف للأسف الى مجرد مشاهدة الاحداث بينما واصل بعض من اعضاء الدائمين بنشاط اتخاذ مبادرات من جانبهم خارج اطار الامم المتحدة .

وإذا كنا نؤمن فعلا بمنظمة الامم المتحدة ، فاننا لا نستطيع كما لا يجب علينا ، كدول أعضاء ، ان نخدم المنظمة بمجرد الكلام . ويجب علينا ، بالإضافة الى ذلك ، ألا ننشد الحلول التي تقوم على المصالح الوطنية الضيقة بالنسبة للمشاكل الهامة ذات الصبغة العالمية ، والتي تثير قلق العالم خارج اطار الامم المتحدة .

وان الارادة السياسية من جانب كل الدول الاعضاء لها اهميتها اذا كان علينا أن نعزز الامم المتحدة ، ونبحث الحياة والحيوية في دورها للحفاظ على السلم والامن الدوليين . ونحن نحتاج الى الارادة السياسية من اجل ان ننفذ ونتسكك بدقة بقرارات ومقررات الامم المتحدة . نحتاج الى الارادة السياسية لكي ندخل بكل جد في حوا بنا من اجل دراسة واستكمال الاجهزة الخاصة بتعزيز اغراض واهداف الامم المتحدة .

واسمحوا لي ان اقول بصفة قاطعة ان حكومة زامبيا ما زالت ترى ان جميع الدول الاعضاء يتعين عليها بذل قصارى جهدها من اجل دعم عمل اللجنة الخاصة بشأن ميثاق الامم المتحدة وتعزيز دور المنظمة . ولا يمكن ان ينظر الى قضية واحدة على انها قضية فردية . ان اللجنة الخاصة يجب ان تتاح لها الفرصة لدراسة جميع القضايا المتعلقة بتعزيز الامم المتحدة ودعم فعاليتها في حل المشاكل التي تثير الاضطراب في العلاقات الدولية .

ان الامم المتحدة ما زالت تمثل الامل الوحيد للبشرية في سعيها المستمر من اجل حلول دائمة للمشاكل ذات الواجه المتعددة التي تواجه عالمنا الموحد . من اجل هذا ، فلنعد تكريس انفسنا لاغراض ومبادئ الامم المتحدة وبمثل كل ما نستطيع لضمان ان نفي منظماتنا بالتوقعات والطموحات التي عبر عنها آباؤنا المؤسسون .

السيد مروان القاسم (الاردن) : السيد الرئيس ، يسوني أن أتقدم باسم وفد

المملكة الاردنية الهاشمية بالتهنئة على اختياركم لمنصبكم الرفيع . ولنا كل الامل في ان ما تتحلون به من قدرة وخبرة ستسهم بشكل ايجابي في انجاح اعمال هذه الدورة . كما يطيب لي أن أشيد بجهود سلفكم الاخ عصمت كتاني الذي ترأس اعمال الدورة السابقة وادارها بكل اقتدار استحق عليه شكرنا جميعا .

ولا يفوتني ان اخص بالذكر جهود الامين العام للامم المتحدة من اجل زيادة فرص السلام وتخفيف حدة التوتر التي تسود بقاعا شتى في العالم ويعلن وفد بلادى مساندة لهذه الجهود ودعمه للامين العام وتعاونها التام معه .

ان النظرة المتفحصة لجدول اعمال هذه الدورة وما حواه من قضايا تتهدد أمن العالم وسلامته تؤكد الصورة القاتمة التي عبر عنها بكل صدق ووضوح تقرير الامين العام الذي تضمنته الوثيقة رقم (A/37/1) .

ان عالمنا اليوم تتهدده الاخطار من كل جانب بسبب شيوع سياسات استخدام القوة والتهديد باستخدامها بدلا من اللجوء للوساطة السلمية لحل المشاكل بين الدول . وقد أدركت هذه النعمة سباق لا يتوقف نحو تطوير وحياسة احدث وسائل الدمار وتخصيص العديد من الدول لقسم كبير من مواردها البشرية والمادية لهذه الغاية . كما اننا نجد ان الدول التي أوكل اليها ميثاق الامم المتحدة مسؤولية خاصة في الحفاظ على الأمن والسلام العالميين قد سلكت سلكا يفاير ما تتطلبه هذه المسؤولية . فقد مارس بعضها استخدام القوة وتغاضى البعض الاخر عن قيام دول اخرى بالعدوان والتدخل في شؤون الاخرين . ان اخفاق هذه الدول في الحد من الخيار العسكري وقيامها هي نفسها باستخدام القوة وتغاضيتها عن استعمال القوة من قبل الاخرين قد أدى الى شيوع المنحى العدواني في العلاقات بين الدول ، وشجع المزيد من الدول على السير في نفس الطريق .

وكتيجة منطقية وحتمية لهذا التطور فقد وصل الوضع الدولي الى درجة غاية في الخطورة واقترب كما يذكر الامين العام في تقريره من حافة الفوضى .
وبسبب ذلك أصبحت منظمة الامم المتحدة عاجزة عن المساهمة في حل المشاكل الدولية وهُزل مجلس الامن الدولي المكلف بحفظ الامن والسلام وحيل بينه وبين القيام بمهامه ، وأصبحت مهمته قاصرة على اصدار القواوات التي تهق بدون تنفيذ .

وعلى الرغم من ان ميثاق الامم المتحدة قد وضع نظاما متكاملًا للأمن الجماعي في العالم ، الا اننا نلاحظ انه قد ضرب بعرض الحائط بالمبادئ التي تضمنها هذا الميثاق والتي تنظم العلاقات بين الدول واصبحت النعمة السائدة هي استعمال القوة تحت شتى المعانير سواء كانت بدوى مفهوم أمن ملتو أو دفاع كاذب عن النفس ، بينما هي في الحقيقة تهدف الى فرض الهيمنة وتحقيق المصالح الذاتية لمن يجد لديه القدرة والاداة للقيام بذلك .

وهكذا نرى الاحتلال العسكري السافر لأراضي الغير والتدخل المباشر في شؤون الآخرين الداخلية وتدمير الممتلكات والمدن واشتراط تكييف الأوضاع الداخلية في البلد المعتدى عليه على الشكل الذي يخدم مصالح المعتدى وتطلعاته . وبدلاً من أن تقوم الدول المؤثرة بالعمل الفوري الحاسم لمنع العدوان ومساندة المعتدى عليه ومنع المعتدى من جني ثمار عدوانه ، نجد أن هذه الدول تقف موقف المتفرج أو المتغاضي أو الحائل دون تطبيق العقوبات بحق المعتدين التي نص عليها ميثاق الامم المتحدة .

لقد أدى هذا النهج وما نتج عنه من أضعاف للامم المتحدة الى شيوع الحالة الخطرة التي يعاني منها العالم والتي ادت بالذول العتسكة بالميثاق والشرعية الى فقدان الأمل والثقة في توفر الامن المشروع لها والحل العادل لشكلاها ضمن اطار الوضع الدولي القائم. وتبعاً لذلك فقد وجدت هذه الذول نفسها مضطرة الى الذخول في مآهات التسلح وتخصيص قسم كبير من مواردها المحدودة من أجل حيازة متطلبات الدفاع المشروع عن النفس أمام نزعات الهيمنة والتسلط. ان الواجب يدعو للقول بأنه ما كان لمثل هذا التطور أن يحدث لو قامت الذول التي أوكل اليها الميثاق مهمة حفظ السلام والامن في العالم بواجبها وتحملت مسؤولياتها بكل حزم وامانة.

ان اوضح مثل على ما ذكرته نجده مائلا في منطقة الشرق الاوسط حيث تسود سياسات استعمال القوة وفرض الاحتلال والهيمنة والامر الواقع التي تقوم بها اسرائيل بصورة مستمرة دون ان تجد الرادع الذي يمنعها عن القيام بذلك او يجبرها على الامتثال للارادة والشرعية الدولية. لقد احتلت اسرائيل القسم الاكبر من فلسطين عام ١٩٤٨ واكملت احتلال البقية الباقية منها عام ١٩٦٧، بالاضافة الى اجزاء من اراضي عربية اخرى. وقامت في الشهور الماضية باحتلال قسم كبير من اراضي لبنان الشقيق وشردت عشرات الالاف من سكانه المدنيين، ودمرت العديد من مدنه وقراه، وحاصرت عاصمته بيروت، ودمرت قسماً كبيراً منها بوحشية لا مثيل لها في قصف برى وبحرى وجوى وقد نتج عنه استشهاد وجرح الآلاف من السكان الابرياء. وتم تنفيذ مجزرة من أشنع المجازر التي شهدتها الانسانية ضد المدنيين العزل، وخاصة النساء والشيوخ والاطفال الابرياء. ولا يزال الضمير الانساني ينتفض غضبا وذهولا ورعباً من أبعاد هذه المذبحة الوحشية التي سبق لاسرائيل ونفذت مثيلاً لها في دير ياسين وقبية وكفر قاسم، بهدف ارهاب الشعب الفلسطيني وتشتيته واسكات صوته والكف عن التفكير في وطنه فلسطين واخلاء ارضه لغرباء يدعون باطلا بان لهم حقا اكثر من اصحابها الشرعيين. ان تمكن اسرائيل من الاستمرار في سياستها العدوانية التوسعية - التي لا يزال يعاني لبنان آخر فصولها - يعود على وجه التحديد الى ذلك الوقت الذي وقف فيه العالم - وبشكل خاص القوى المؤثرة على أمور السلم والامن - اما عاجزا أو متغاضيا عما قامت به نسي عدوانها في حزيران يونيه ١٩٦٧. فقد حدث خلل اساسي في نظام الامن الجماعي

العالمي عندما حيل بين مجلس الأمن الدولي وبين ما كان يؤكد دوماً بضرورة ربط وقف إطلاق النار بالانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة ، إذ اكتفى المجلس وقتها باصدار قرار بوقف إطلاق النار دون أن يقرن ذلك بضرورة انسحاب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها . ولقد استغلت اسرائيل ذلك لجني ثمار عدوانها بالاستمرار في احتلالها للأراضي العربية ورفضها الانسحاب منها . كما رفضت تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي الملزم رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي يطالبها بالانسحاب الكامل من هذه الأراضي .

لقد دأبت اسرائيل على تغطية ما تقوم به بدعوى تحقيق أمنها . كما جرى تبرير الدعم المطلق المقدم لها على أساس أن اسرائيل الآمنة ستكون أكثر استعداداً لتقدير التنازلات من أجل السلام . وقد اثبتت الاحداث خطأ هذه الذريعة حيث أنه كلما ازدادت قوة اسرائيل العسكرية ازداد تصلبها وعنادها وتوسع مفهوم أمنها ودائرة عدوانها على الدول العربية المجاورة بهدف اخضاعها لرادتها وفرض الحلول التي تنشدها بالقوة . ولقد أصبح مفهوم اسرائيل الأمني مترادفاً مع العدوان والاحتلال والتوسع ، ووصل الأمر كما أظهرت الايام الاخيرة الى حد ذبح الابرياء . ان الاحداث المروعة التي جرت في لبنان قد كشفت للعالم أجمع ، ولا صدقاً اسرائيل بوجه خاص ، عن وجهها الحقيقي وازالت القناع عن زيف حججها الأمنية وبطلانها .

ان مفهوم اسرائيل لا منها انما هو شعار ترفعه للتغطية على توسعها المستمر على حساب الارض والحقوق العربية . فاسرائيل متوسعة ابداً منذ قرار التقسيم عام ١٩٤٧ مروراً بخطوط الهدنة عام ١٩٤٩ ووقف إطلاق النار عام ١٩٦٧ ووصولاً الى ما نشاهده حالياً في لبنان . ان اسرائيل هذه ليست بحاجة الى الأمن . لقد ضمت مدينة القدس العربية ومرتفعات الجولان واقامت المستعمرات وضربت المنشآت النووية السلمية العراقية وشرعت بشق قناة البحرين ، وحددت مجال اهتماماتها الأمنية لتشمل كامل الارض الممتدة من باكستان شرقاً الى شمال افريقيا غرباً . ان اسرائيل هذه تعاني من تخمة ، لا من نقص أمني ، لا سيما اذا ما اخذنا في الاعتبار القدرات العسكرية النووية الاسرائيلية التي جرى تفصيلها في تقرير الامين العام الذي تضمنته الوثيقة (A/36/431) .

لقد عودتنا اسرائيل انه كلما لاحت في الافق بوادر مساع تقوم بها الاسرة الدولية

من أجل ايجاد حل عادل وشامل ودائم لقضية فلسطين ونزاع الشرق الاوسط ، لجأت اسرائيل الى القيام بضربة استباقية تحتل بها المزيد من الاراضي العربية حتى تجهض هذه المساعي الدولية وتدفع بها الى معالجة مضاعفات الواقع الجديد الذي ترتب على اعتدائها . ومن هنا كان غزو اسرائيل للبنان ومحاولة تكييف واقعه السياسي الداخلي لما يخدم مصالحها وسعيها للهيمنة في المنطقة . وقد شجع اسرائيل على ذلك ما لمستته في السابقة التي احدثتها في اذار/مارس ١٩٧٨ ، عند ما غزت جنوب لبنان ولم تنسحب الا بعد ان فرضت شروطها التي كان من ضمنها اقامة منطقة عازلة على حدودها معه ونصبت عليها اناسا يأمرون بامرتها . ولما وجدت اسرائيل ان هذه السابقة التي اقدمت عليها قد جرى التسامح بشأنها ، اقدمت على ما اقدمت عليه في الاشهر الماضية ، واعلنت في بداية غزوها انها تستهدف تأمين منطقة عازلة حددت مداها مسبقا متذرة بالحاجة لتأمين أمن مواطنيها في الحدود الشمالية .

ان اقدام اسرائيل على هذه السابقة الخطيرة والتفاضي الذي تلقاه ، قد شجعهم — وسيشجعهم على الاقدام على خطوات أخرى مماثلة في المستقبل ، واننا ننبه بكل قوة المجتمع الدولي الى هذه الخطوة ونوايا اسرائيل المبيتة تجاه الدول العربية ومحاولتها التنصل من أسس احلال السلام العادل ، وسعيها المستمر لفرغ الحل الذي تخطط له والذي بدأت فعلا بالتمهيد له عن طريق الايحاء والتصريح على لسان قادتها ومسؤوليها بأن حل قضية فلسطين يكمن خارج اطار التراب الوطني الفلسطيني .

ان على هذا المجتمع الدولي ، ان يقف بحزم وحسم أمام هذه المؤشرات الخطيرة وأن يوقف المعتدى عن جنبي ثمار عدوانه ويجبره على الانصياع لقواعد الشرعية والتعامل بين الأمم اذا ما أريد حقا الحفاظ على مبادئ الميثاق ، وتجنيب المنطقة والعالم بأسره المضاعفات الخطيرة المترتبة على استمرار الوضع على ما هو عليه .

لقد حدد المجتمع الدولي ، ضمن اطار الأمم المتحدة وخارجها ، أسس احلال السلام العادل والدائم والشامل في المنطقة بما يضمن انسحاب اسرائيل الكامل من كافة الاراضي العربية المحتلة منذ عدوان حزيران / يونيه ١٩٦٧ وعودة القدس العربية للسيادة العربية والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير مصيره بكل حرية على ترابه الوطني الفلسطيني . وقد اجهضت اسرائيل كافة الجهود الدولية الهادفة الى تحقيق ذلك ، وكان اخرها رفضها للأفكار التي طرحها الرئيس الامريكى رونالد ريغان في الشهر الماضي والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يقال عنها بأنها تمس بأمن اسرائيل .

يقابل هذا المنحى الاسرائيلي الرافض للسلام والساعي لفرس الهيمنة في المنطقة ، منحى توجه اردني وعربي صادى نحو السلام العادل المؤدى الى احقاق الحقوق واشاعة الأمن والاستقرار في المنطقة . فقد قبل الاردن قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) واستعمل نفوذه من أجل قبول الآخرين به والعمل على تنفيذه . كما رحب الاردن بالجهود والمبادرات التي تمت ضمن اطار الامم المتحدة وخارجها ، من أجل تنفيذ احكام هذا القرار وتحقيق التسوية الشاملة ، وفق اسس جرى الاجماع عليها . ولم يكتف الاردن بذلك ، بل عمل مع اشقائه العرب في مؤتمر قمة فاس في الشهر الماضي على بلورة مبادرة جماعية عربية للسلام ، تتفق مع ما قرره المجتمع الدولي كاطار

للسلام . واننا ندعو المجتمع الدولي الى مساندة هذه المبادرة والعمل على تنفيذها ، نظرا لكون ذلك يشكل فرصة تاريخية أجمع العالم بأسره (باستثناء اسرائيل) على الافادة منها ، لاجلال السلام العادل والتسوية الشاملة لهذه القضية ، التي ما زالت تهدد أمن المنطقة والعالم منذ ما يربو على أربعة وثلاثين عاما .

ان هناك موضوعا آخر يتعلق بأمن واستقرار المنطقة التي نعيش فيها ، وأقصد بذلك الحرب الدائرة منذ ما يربو على سنتين بين العراق وايران والتي يشعر الاردن بالألم حيالها لوقوعها بين بلدين اسلاميين . وان الاردن انطلاقا من تمسكه بميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية والتزامه القوى الواضح يقف مع العراق في الدفاع عن ترابه وحقوقه المشروعة في ارضه ومياهه . كما يضم الاردن صوته الى صوت الاسرة الدولية في الطلب من جمهورية ايران الاسلامية التجاوب مع قرارات مجلس الأمن الدولي ٤٧٩ (١٩٨٠) و ٥١٤ (١٩٨٢) و ٥٢٢ (١٩٨٢) ومع جهود الوساطة بين البلدين ومع المبادرة التي قام بها العراق من طرف واحد وأوقف فيها اطلاق النار وسحب قواته الى داخل حدوده الدولية من أجل توفير الفرصة لاجاد تسوية عادلة تحقن الدماء وتوقف الدمار وتعطي كل ذي حق حقه وتبني سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

ان ما تعاني منه منطقة الشرق الأوسط تعاني منه مناطق عديدة في العالم . فلا تزال حكومة جنوب افريقيا العنصرية تمارس سياساتها البغيضة وتحتل ناميبيا وتقوم بالاعتداء على الدول الافريقية المجاورة . والأسرة الدولية مدعوة الى الوقوف بحزم في وجه تصرفات هذا النظام واستعمال وسائل الضغط والعتوات المنصوص عليها في الميثاق لاجباره على الانصياع للشرعية الدولية . كما اننا ندعو الى تطبيق قرارات الأمم المتحدة فيما يخص افغانستان واريتريا واحترام حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها بارادة وطنية وحرية تامة . كما يدعو الاردن الى حل مشكلة قبرص بالطرق السلمية عبر الحوار بين طائفتي الجزيرة الذي ترعاه الأمم المتحدة ومشكل يضمن الحفاظ على وحدة ذلك البلد واستقلاله وعدم انحيازه . كما نؤيد حل المشكلة الكورية بالطرق السلمية عن طريق المفاوضات بين شطري كوريا حسب ما تضمنه البيان المشترك الذي صدر في شهر تموز/يوليه ١٩٧٢ .

انه لا يمكن فصل المناخ السائد في العالم اليوم والمعتمد على الخيار العسكري في حل المشاكل عن مجمل التوجه المستند الى سباق التسلح . فالتسابق على حيازة أحدث وسائل الدمار

التقليدي منها والنووي - قد عزز ظاهرة استعمال التهديد باستخدام القوة وأجبر العديد من الدول لاسيما النامية منها على نشدان وسائل الدفاع المشروع عنها على حساب متطلبات تقدمها الاقتصادي والاجتماعي .

ان على الدول المؤثرة مسؤولية خاصة في اعطاء القدوة وممارسة ارادتها السياسية للحد من التسليح والعمل ضمن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة لمنع وقوع العدوان ولتوفير جو الثقة والأمن للدول الحريصة على الشرعية الدولية . كما ان الواجب يقضي بتحويل الموارد البشرية والمالية الهائلة المخصصة للتسلح من أجل العمل على اصلاح النظام الاقتصادي العالمي الذي يتعرض لهزات هائلة ويعاني من اختلال هيكله عجز النظام القائم عن احتوائه والذي أوصل العديد من الدول لاسيما النامية منها الى الحد الذي أصبحت فيه عاجزة عن خدمة ديونها الخارجية مما يضعها على حافة الانهيار .

لقد عرضت فيما سبق بعض القضايا الرئيسية التي يعاني منها العالم والذي تتهدد حاضره ومستقبله . ان الأسرة الدولية مدعوة الى القيام فرادى ومجموعة بجهود صادقة لمعالجة ذلك . ولا يجوز الاستمرار في السياسات التي أوصلت الوضع الى التردى الذي نشهده والذي عبر عنه الأمين العام في تقريره . واننا نأمل أن يسهم الخطر الماثل في تعميق الشعور بالمسؤولية والارتقاء الى مستوى التحديات التي نواجهها حتى يسهل العالم مكانا أفضل للعيش فيه .

السيد محمد بن مبارك آل خليفة (البحرين) : السيد الرئيس ، يطيب لسي أن

اتقدم لكم بالتهنئة بمناسبة انتخابكم رئيساً للدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . ان مساهمتكم الفعالة في أعمال الأمم المتحدة وخدمتكم الطويلة لبلدكم ، جمهورية هنغاريا الشعبية ، قد اكسبتكم ثقة الوفود المشتركة في هذه الدورة . واننا لنأمل أن تتكلم أعمالكم بالنجاح الذي نتطلع اليه جميعاً حتى تأتي مقررات هذه الدورة معبرة عن تطلعات المجتمع الدولي لمعالجة أهم القضايا والأشور الدولية .

ويسرني أن أشيد بالجهود البناءة التي بذلها سلفكم سعادة السيد عصمت كئاني ، وما أبداه من المقدرة والكفاءة العالية في إدارة أعمال الدورة السابقة والدورات الاستثنائية والطارئة المستأنفة للجمعية العامة خلال هذا العام .

كما يسعدني ان أهنيء ، باسم دولة البحرين ، سعادة الأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوييار ، بانتخابه أميناً عاماً لمنظمتنا . ان اختياره لهذا المنصب الدولي الرفيع لهو اعتراف بكفاءته وخبرته المرموقة في أعمال الأمم المتحدة . وأود أن أنوه هنا بالتقرير القيم ، الذي قدمه للجمعية العامة لهذه الدورة لم تضمنه من تحليل مفيد للعلاقات الدولية المعاصرة والتحديات التي تواجه هذه المنظمات ، مما سيساعدنا على معالجة القضايا والمسائل المطروحة على جدول الأعمال .

لقد شهد العالم منذ انعقاد دورتنا السابقة أحداثاً وتطورات بالغة الخطورة والحدة في العلاقات الدولية ، تغلبت فيها أساليب المصادمات والمواجهات على وسائل الحوار والمفاوضات ، واشتد التنافس بين الكتل المتصارعة ، وكثرت الحروب والمنازعات المخلة بالسلم والأمن الدوليين ، كما حدث في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الاوسط . فلقد اقدمت اسرائيل على غزو لبنان وتدبير بيروت ، ونشبت حرب الفوكلاند ، واستمرت الحرب بين ايران والعراق ، وما زالت افغانستان تعاني من التدخل العسكري الأجنبي . كما أن الوضع مازال خطيراً في كموتشيا ، وكذلك لم يتم التوصل الى تسوية للمشكلة القبرصية . واننا نعيش اليوم في عالم تسوده الانانيات ولغة القوة ، وغرض ارادة المنتصر على المهزوم وجني المعتدي لثمار عدوانه ، ان هذا الوضع يشكل تطوراً خطيراً في العلاقات الدولية ويزيد من حدة النزاعات والأزمات الاقليمية والدولية .

في معرض استعراضنا للأحداث الدولية في العام الماضي نوهنا بقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية و باعتباره أداة فعالة بناة للتعاون الاقليمي الجماعي من أجل تحقيق تطلعات وطموحات شعب المنطقة .

ولقد تعهدت الدول الست الأعضاء في النظام الأساسي للمجلس بالوفاء بالالتزامات المترتبة عليها بمقتضى أحكام ميثاق الأمم المتحدة و العمل معاً للحفاظ على السلم والأمن والاستقرار في المنطقة دون تدخل خارجي و تنمية علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية فيما بينها ودول العالم الأخرى و لما فيه خير ومصحة الدول الأعضاء والعالم أجمع . ونتيجة للجهود والأعمال المتواصلة من جانب قادة دول الخليج العربية استطاع المجلس خلال الفترة الزمنية القصيرة و منذ قيامه في أيار/مايو ١٩٨١ و تنسيق جهود وسياسة دول المنطقة تجاه القضايا الدولية . وجاء الاتفاق الاقتصادي الموحد و اندى تم اقراره في تشرين الثاني /نوفمبر من العام الماضي و ليضع الأساس السليمة نحو تكامل اقتصادى بين هذه الدول و وتنسيق سياستها التجارية والاقتصادية مع الدول والتجمعات الاقتصادية الاقليمية الاخرى . ان قيام هذا المجلس هو مثال حي للتعاون والتنسيق الاقليمي البناة و الذى يقوم على أساس المصالح المشتركة لشعوب المنطقة ليوفر لها الأمن والاستقرار والرخاء .

شهدت منطقة الشرق الأوسط خلال هذا العام احداثاً خطيرة متلاحقة و تندر باخطار جسيمة تهدد أركان السلام العالمي و نتيجة للغزو الاسرائيلي الاجرامي للبنان و الذى يشكل سابقة خطيرة في العلاقات الدولية ويعود بالبشرية الى عصور شريعة الغاب . فلبنان يتعرض الآن لأبشع صور العدوان والاحتلال والتدمير و كما يواجه الشعب الفلسطيني خطر التصفية الجسدية والابادة الجماعية الكاملة بأساليب لم يسبق لها مثيل .

ان اسرائيل و التي تزعم بانها دولة صغيرة محاطة بدول تفوقها عدداً وعدة و وتدعي بأنها تتطلع الى السلام مع جيرانها و نبي الوقت الذى نجدها فيه تحتل الأراضي العربية واحدة تلو الأخرى و وتشرذم وتقتل اصحابها الشرعيين لتضمها بعد ذلك الى كيانها العنصرى الاستيطاني وتمارس ضد من تبقى من سكانها أساليب القهر والعسف والتنكيل في محاولة لتتهجيرهم واحلال المستوطنين الصهاينة القادمين من شتى بقاع الأرض مكانهم وتقيم المستوطنات في الضفة

الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان ، فضلا عن قيامها بضم القدس العربية واعتبارها عاصمتها الأبدية ، ثم ضم الجولان وضرب المفاعل النووي العراقي ، الذي انشأه للأغراض السلمية متحدياً بذلك ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها العديدة بهذا الشأن . فهل لنا أن نتساءل أمام هذه الجمعية الموقرة ، ما اذا كانت سياسة كهذه مبنية على العدوان والتوسع تنم حقا عن رغبة في السلام ؟

ان مأساة الشرق الأوسط ناجمة من نكران الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . فقضية فلسطين تشكل جوهر النزاع العربي الاسرائيلي ، وأن السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه الا بانسحاب اسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة والمشروعة ، وخاصة حقه في اقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني . ان قضية فلسطين ، التي عاصرتها الأمم المتحدة منذ انشائها ، لم تعد جوانبها ومأساة شعبها خافية على أحد ، فهي قضية شعب أبعد عن وطنه وأرضه وحرم من ممارسة حقوقه الثابتة منذ أكثر من أربعة وثلاثين عاما . وما زال هذا الشعب يعاني من التشرد والحرمان والابادة الجماعية على أيدي الصهيونية العالمية اكثر مما عاناه اى شعب آخر في التاريخ . وبالرغم من اعتراف الأمم المتحدة بحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف في وطنه وأرضه ، الا أن اسرائيل تنكر عليه هذه الحقوق وتتنكر لكل قرارات الأمم المتحدة التي تقر لهذا الشعب بجزء من حقوقه الثابتة والمشروعة .

يهدف العدوان الاسرائيلي على لبنان الى السيطرة سيطرة كاملة ، على لبنان - هذا البلد المسالم - والقضاء على استقلاله وسيادته ووحدته اراضيه . ولقد حذرنا منذ البداية من مغبة استمرار هذا العدوان على لبنان وانعكاساته على الاوضاع عامة في الشرق الاوسط ولا سيما قضية فلسطين . ورغبة من الدول العربية في اطلاع الرأي العام العالمي على خطورة هذا العدوان قامت بالاتصال مع جميع الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن ، لتطويق هذا الموقف الخطير ووضع حد له وكشف اخطاره وأبعاده ، وطالبتها بتحمل مسؤولياتها بمقتضى أحكام ميثاق الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن ، لوقف المذبحة وعمليات الابادة الجماعية التي تمارسها القوات الاسرائيلية ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني . كما طالبت بضرورة التحرك الدولي لوضع حد لهذا العدوان الفاشم ، والخروج بما يحفظ للبنان كيانه المستقل ووحدته اراضيه ، وتطبيق قرارى مجلس الأمن ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) القاضيين بوجوب الانسحاب الفوري غير المشروط لقوات الغزو

الاسرائيلية من كافة الأراضي اللبنانية ، ودعم جهود الحكومة اللبنانية لممارسة سلطتها الشرعية وسيادتها الكاملة ضمن حدود لبنان المعترف بها دولياً .
ان الارهاب أصبح سياسة معلنة لاسرائيل تؤكد لها الأحداث المساوية التي وقعت مؤخراً في لبنان . الأمر الذي أدى الى سخط الرأي العام العالمي واشمئزازه من المجازر الرهيبة ، التي ارتكبتها اسرائيل واتباعها ضد المواطنين العزل في الأحياء الغربية من بيروت ، والمذابح البشعة التي تعرض لها سكان مخيمي صبرا وشاتيلا وراح ضحيتها المئات من الأسر الفلسطينية ، معظمهم من الأطفال والشيوخ والنساء ، والتي تعيد الى الأذهان صور مذابح دير ياسين بفلسطين عام ١٩٤٨ التي قامت بها منظمة الأوغون الارهابية التي كان يقودها رئيس وزراء اسرائيل الحالي .

لقد ارتكبت اسرائيل تلك المجازر البشعة بعد خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت الغربية،
منتهكة بذلك الاتفاق الذى تم التوصل اليه مع الحكومة اللبنانية والدول الثلاث المشاركة في القــــوات
المتعددة الجنسية لحفظ السلام في لبنان .

واننا في هذا الظرف العصيب نتوجه الى الضمير العالمي مثلاً بكم لاجراخ منظمنا من مرحلة
قرارات الادانة الى مرحلة تنفيذ القرارات . ونرى انه من واجب الجمعية العامة الطلب من مجلس الأمن
اعادة النظر في العلاقات بين الأمم المتحدة واسرائيل باعتبارها عضوا غير محب للسلام يهدف الى التوسع
والعدوان في ضوء انتهاكها للاتفاقيات الدولية وخرقها المستمر لمبادئ الميثاق وقرارات الأمم المتحدة .
لقد تعلقت اسرائيل بالسلم والأمن في اجتياحها للبنان وضمها لمرتفعات الجولان وممارساتها
اللانسانية ضد سكان الأراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وهي في حقيقة الأمر تهــــد
الى تحقيق المزيد من التوسع والعدوان والسيطرة . ان لا يمكن لأى عضو في هذه المنظمة ان يقوم بفزو
أراضي دولة أخرى والاستيلاء عليها بحجة تعزيز أمنه وحماية حدوده . لقد جعلت اسرائيل من أمنها
ذريعة لمواصلة سياستها التوسعية في الأراضي العربية .

ان ضم اسرائيل لمرتفعات الجولان السورية بالرغم من قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٢ (١٩٨١) يعنى
انها لا تريد الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، بل تعمل على تهويد هــــا
بما يخدم الاطماع والمصالح الصهيونية في المنطقة .

ان احتلال اسرائيل للأراضي العربية لا يكسبها أية سيادة عليها مهما طال الزمن ، وان محاولتها
اضفاء الشرعية على احتلالها لتلك الأراضي هي مخالفة صريحة لقواعد القانون الدولي ولاسيما اتفاقية
جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ .

انه لمن المؤسف حقا ان يشهد العالم الممارسات العدوانية الاسرائيلية الاجرامية في لبنان
والضفة الغربية والجولان دون ان يتمكن مجلس الأمن من الاضطلاع بمسؤولياته في ردع اسرائيل عن مواصلة
عدوانها بسبب استخدام الولايات المتحدة حق النقض المرة تلو الأخرى للحيلولة دون اتخاذ مجلس الأمن
التدابير الرادعة طبقا للمادتين ٤١ و ٤٢ من الميثاق .

اننا نعتقد انه من الضروري فرض العقوبات على اسرائيل لاجبارها على الانصياع لارادة المجتمع

الدولي . ونأمل مخلصين أن تحت الجمعية العامة مجلس الأمن على ان يضطلع بواجبات تجاه الحفاظ على السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط ، باتخاذ التدابير اللازمة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق لاجبار اسرائيل على وقف عدوانها واحتلالها للبنان والأراضي العربية وضمها لمرتفعات الجولان السورية . ويحدونا الأمل ان تقوم الولايات المتحدة الامريكية باتخاذ موقف ينسجم مع مسؤولياتها الكبيرة بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن .

اننا نؤيد الدعوة الدولية للتحقيق في الجرائم الفظيعة التي ارتكبتها اسرائيل ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني ، ونطالب بمحاكمتها دوليا للمجازر الجماعية والأعمال الاجرامية التي اقترفتها باستخدامها القنابل والأسلحة المحرمة دوليا وتدمير المباني على رؤوس ساكنيها في أحد أقسى أعمال الابادة البشرية وأبشعها التي تابعتها العالم وهي تحدث يوما بيوم بواسطة أجهزة الاعلام المرئية والمقروءة والمسموعة .

ولقد أثبت الشعب الفلسطيني قدرته القتالية بصموده البطولي الرائع ضد الغزو الاسرائيلي ، وأكد للعالم انه ليس حفنة من الارهابيين كما تدعي اسرائيل وانما هو شعب يناضل من أجل استرداد حقوقه المشروعة . ان النضال البطولي الذي خاضه الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية قد دعم أهلية المنظمة باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وعزز إلتفاف الشعب حولها .

عقد قادة الدول العربية مؤتمر قمة بمدينة فاس بالمغرب في أوائل الشهر الماضي ، وكان من بلادى من بين الدول العربية التي شاركت فيه . وصدر عن المؤتمر مشروع عربي موحد لحل القضية الفلسطينية . وهذا المشروع يمثل رغبة أكيدة لايجاد حل دائم لقضية فلسطين والشرق الأوسط . ويتألف هذا المشروع من ثمان نقاط تشكل في نظرنا أساسا صالحا لحل المشاكل المتعلقة بالوضع في فلسطين والشرق الأوسط . ويستند هذا المشروع الى الشرعية الدولية ممثلة في مبادئ وقرارات الأمم المتحدة ، ابتداء من القرار رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ المتعلق بتقسيم فلسطين .

وهذا المشروع يضمن للقرارات الدولية حرمتها ويحقق للشعب الفلسطيني الحد الأدنى من حقوقه التي نصت عليها قرارات الأمم المتحدة ، بما فيه حقه في السيادة وتقرير المصير وممارسة حقوقه

الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف على تراه الوطني ، ويضمن حرية العبادة لجميع الأديان في الأماكن المقدسة . ويتضمن المشروع النقاط الثماني الآتية : أولا ، انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية . ثانيا ، ازالة المستعمرات التي اقامتها اسرائيل في الأراضي العربية بعد عام ١٩٦٧ . ثالثا ، ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة . رابعا ، تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، مثله الشرعي والوحييد ، وتعويض من لا يرغب في العودة . خامسا ، تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت اشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر . سادسا ، قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس . سابعا ، يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات السلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة . ثامنا ، يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ هذه المبادئ .

ان هذا المشروع ينسجم مع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين والوضع في الشرق الأوسط . كما أنه يعزز دور الأمم المتحدة في اقرار سلم دائم في المنطقة ، ويتفق مع دعوة الأمين العام للمنظمة في تقريره لهذه الدورة الى احلال نظام أكثر استقرارا في العالم يقوم على الأمن الجماعي الدولي ، وتشجيع استخدام أجهزة الميثاق لهذا الغرض .

نعتقد ان هذا المشروع يوفر فرصة سانحة لحل قضية استعصى حلها خلال العقود الثلاثة الماضية ، وينذر بقاءها دون حل بمخاطر جسيمة يتعرض لها العالم أجمع . ولهذا نهيب بجميع الدول تأييد هذا المشروع والعمل على تنفيذه ضمانا للأمن والسلم في تلك المنطقة الحماسة من العالم .

دخلت الحرب العراقية الايرانية سنتها الثالثة منذ اندلاعها في أيلول / سبتمبر . ١٩٨٠ ، وأخذت هذه الحرب تتخذ أبعادا جديدة أكثر خطورة تهدد بتفجير الأوضاع في المنطقة بأسرها وما من شك في ان استمرار هذه الحرب سيؤدي الى اتساع نطاقها واقحام المنطقة بكاملها في أتون الصراع الدولي .

ولقد سبق أن أعربنا ، في أكثر من مناسبة ، عن قلقنا الشديد وحزننا العميق لاستمرار النزاع القائم بين العراق وايران ، وطلبنا بوقف النزيف الذي طال أمده ، حقنا للدماء وتجنيب البلديين نتائج الدمار والخراب .

ونأمل مخلصين أن تستطيع الدولتان الجارتان التفاوض من أجل حل النزاع بينهما حلا عادلا دائما ، خاصة في أعقاب سحب العراق قواته الى الحدود الدولية والاعلان عن استعداده للتفاوض مع ايران وحل الخلافات القائمة بين الطرفين بالطرق السلمية . كما نأمل ان تنجح مساعي بعثات الوساطة من المؤتمر الاسلامي ودول عدم الانحياز والأم المتحدة في التوصل الى وقف اطلاق النار بين البلدين وايجاد حل للخلاف القائم بينهما بالطرق السلمية . وفي هذا الصدد نرحب كما رحبنا في السابق بتجاوب العراق مع جهود بعثات الوساطة ، ولا سيما استعداده لوقف اطلاق النار وسحب قواته الى الحدود الدولية . ويحدونا الأمل في أن تتجاوب جمهورية ايران الاسلامية مع مساعي بعثات الوساطة كما فعل العراق .

ان الوضع في القرن الافريقي ما زال مدعاة للقلق ومصدرا لعدم الاستقرار ، واننا لنأمل ان تحل النزاعات والخلافات في تلك المنطقة بالطرق السلمية في اطار منظمة الوحدة الافريقية ، وذلك من أجل تحقيق تسوية سلمية عادلة لكافة الأطراف ، حتى يمكن لشعوب ودول تلك المنطقة من العالم العيش في سلام وأمن ووثام .

وفيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية ، فاننا نأسف لتعثر جهود منظمة الوحدة الافريقية الرامية الى تسوية سلمية لهذه المشكلة ، ونرجو أن تتضافر الجهود من أجل ايجاد حل عادل لهذا النزاع بما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة .

لقد رحبنا بالجهود المبذولة من قبل بعض الدول الغربية التي تشكل فريق الاتصال من أجل استقلال ناميبيا . واننا نرحب بالخطوات الايجابية التي تم التوصل اليها نحو تنفيذ خطة الأمم المتحدة من أجل استقلال ذلك الاقليم وفقا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) باعتبارها الاطار القانوني السليم لتسوية مسألة ناميبيا تسوية عادلة . ونود أن نؤكد من جديد تأييدنا وتضامننا في البحرين مع النضال العادل لشعب ناميبيا بقيادة سوابو . ونهيب بجميع الدول الاعضاء بالامم المتحدة ممارسة الضغوط وفرض العقوبات بموجب الفصل السابع من الميثاق على نظام بريتوريا لاجباره على التخلي عن سياسة الفصل العنصرى البغيضة التي يمارسها ذلك النظام ضد ارادة الاغلبية السوداء من شعب جنوب افريقيا ، ودعم نضال تلك الاغلبية لنيل حقوقها المشروعة في الحرية والمساواة والكرامة الانسانية .

وايماننا من دولة البحرين بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى فقد طالبنا بانهاء التدخل السوفياتي في أفغانستان ، ووضحنا موقفنا امام هذه الجمعية من موضوع تسوية المشكلة الأفغانية ، واننا ما زلنا نعد قناعتنا بأن التسوية السياسية لهذه المشكلة يجب ان تتم وفقا لقرارات الامم المتحدة الداعية لانسحاب القوات الاجنبية من أفغانستان واحترام سيادتها واستقلالها وعدم انحيازها ، وضرورة احترام ارادة شعب أفغانستان في اختيار نظامه السياسي والاقتصادى والاجتماعي بملاء ارادته وبمضى عن أى تدخل اجنبي في شؤونه الداخلية .

وبالنسبة للمسألة الكورية فان دولة البحرين ، احتراماً منها لارادة الشعب الكورى لترحب بالجهود الرامية لحل النزاع بين الشمال والجنوب سلميا . ونأمل أن يؤدى ذلك الى اقرار السلام والأمن في ظل دولة موحدة بعيدا عن التدخل الاجنبي .

ان الاوضاع الاقتصادية العالمية خلال هذه السنة لم تكن أحسن حالا من سابقتها .
 فما زال الاقتصاد العالمي يعاني من الركود والتضخم ، كما أن المعدل الاجمالي للناتج القومي
 لعدد من الدول النامية قد تضاعف نتيجة شحة الموارد الذاتية ونقص المساعدات المالية وتقلص
 حجم الاقراض من قبل الدول المتقدمة الى بلدان العالم النامي ، لا سيما للدول ذات الدخل
 المنخفضة ، كما أن المفاوضات الشاملة لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد هي الأخرى
 ما تزال متعثرة بسبب سياسات ومواقف الدول المتقدمة ، فالآمال التي كانت معقودة على قمة
 كانكون بالمكسيك وفي اطار الامم المتحدة لتحقيق نظام اقتصادي دولي جديد منصف وعادل ،
 قد تبددت . ولم يطرأ أى تقدم ملموس في المفاوضات الشاملة بين الدول المتقدمة والنامية
 لتضييق الفجوة في المواقف بينهما بالرغم من قناعة الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بواقعية
 التكافل وترابط المصالح في العلاقات الاقتصادية . ولا يمكننا أن نتصور قيام نظام اقتصادي
 دولي عادل ومنصف كقيل بحل مشاكل واحتياجات العالم دون احداث تغيير في العلاقات
 الاقتصادية الدولية الحالية لا زالة الاجحاف والغبن الذي يسود النظام الاقتصادي الدولي
 الحالي .

انه لمن المؤسف حقا أن تنتهي الدورة الاستثنائية الثانية المخصصة لنزع السلاح المعقودة
 في حزيران / يونيه من هذا العام دون تحقيق أى نتائج تذكر في مساعي الامم المتحدة لاعتماد
 برنامج شامل لنزع السلاح حتى نهاية القرن الحالي . ان فشل الدورة الثانية لنزع السلاح فسي
 التوصل الى اجراءات فعالة في رأينا ناجم عن تدهور الوضع الدولي والصراعات الاقليمية وسياسة
 المواجهة في العلاقات بين الدول الكبرى التي يشوبها جو من عدم الثقة ، فضلا عن التنافس
 وسباق التسلح وعدم الالتزام بمقتضيات الامن الجماعي الذي نص عليه الميثاق . واننا في هذا
 الصدد نشيد بتقرير اللجنة المستقلة لنزع السلاح ومسائل الامن برئاسة أولف بالمه الصادر تحت
 عنوان " الأمن الجماعي : برنامج لنزع السلاح " الذي ركز على صفة البقاء بدلا من الفناء الذي
 يتهدد البشرية وذلك بصورة موضوعية متجردة ومحايدة ، مبينا خطورة التنافس المحموم في صناعة
 وتجارة الأسلحة ، ومؤكدا على ضرورة أن يسبق أى جهد دولي لنزع السلاح توفر الثقة المتبادلة
 بين الدول .

واننا لنأمل أن يلقى هذا التقرير الاهتمام والعناية من جانب الجمعية العامة ليتسنى توجيه المبالغ الهائلة التي تنفق على السلاح لمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يكفل استتباب الامن والرخاء للبشرية جمعاء .

بعد تسع دورات من المفاوضات والمباحثات المضنية استطاع مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار التوصل الى اتفاقية شاملة تعد انجازا كبيرا حققته الامم المتحدة في مجال تنظيم وتقنين قواعد قانون البحار واستغلال ثروات البحار والمحيطات باعتبارها تراثا مشتركا للبشرية جمعاء . ويحدونا الأمل أن توافق جميع الدول المشاركة في المؤتمر على هذه الاتفاقية بعد أن يوقع عليها في الدورة الختامية للمؤتمر .

السيد الرئيس

بالرغم من اخفاق الأمم المتحدة في تحقيق العديد من الأهداف والغايات التي انشئت من أجلها ، لا سيما تلك المتصلة بالنزاعات والأزمات الدولية ، إلا أنها استطاعت أن تحقق انجازات كبيرة وايجابية في مجالات عديدة ، اقتصادية وثقافية وانسانية وغيرها . وهذا ما يؤكد أهمية وجودها ووجوب دعم مبادئها ونشاطاتها والعمل على تنفيذ قراراتها بما يعزز فعاليتها في الحياة الدولية .

ان وفد بلادي يأمل أن تتخذ دورتنا الحالية القرارات المناسبة لتدعيم عوامل الثقة بين الدول الأعضاء من أجل تحقيق الآمال التي تطمح اليها شعوب العالم . وانه ليشرفني أن أعلن من على هذا المنبر باسم دولة البحرين حكومة وشعبا عن استعدادنا الكامل للعمل في هذا الاتجاه ، مع بقية الشعوب والدول الممثلة في هذا المنتدى الدولي ، من أجل تحقيق العدالة والسلام والرخاء . وستبقى البحرين ودية لالتزاماتها تجاه الامم المتحدة ، أمينة على ميثاقها لتحقيق الأهداف التي انشئت من أجلها هذه المنظمة في عام ١٩٤٥ .

السيد محمد بوسته (المغرب) : سيدي الرئيس ، يطيب لي أن أتقدم لكم

بالتهنئة الخالصة باسم وفد المملكة المغربية ، وباسمي الخاص ، على انتخابكم لرئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة .

ولا ريب في ان مراسكم الد بلوماسي ، وواسع اضطلاعكم على الشؤون الدولية وشؤون الأمم المتحدة ، سيكونان خير معين لكم في تحمل هذه المسؤولية الكبيرة التي أنيطت بكم . ان وفد المملكة المغربية يؤكد لكم تعاونه الكامل لانجاح مهمتكم ، سيما وأن بلدنا تربطهما أواصر متينة من الصداقة والتعاون .

ويسرني كذلك أن أتوجه بالشاء لسلفكم السيد عصمت كثاني على ما قام به من نشاط دؤوب طيلة سنة كانت حافلة بالأعمال ، اظهر فيها من التبصر والحكمة والصبر ما استحق عليه كل تنويسه وتقدير .

ولا تفوتني هذه المناسبة دون ان أجدد تهاني الحارة للسيد بيريز دي كوييار على انتخابه لمنصب الامين العام لمنظمة الامم المتحدة ، واننا لعلى يقين من أن ما له من رصيد كبير من التجارب في الميدان الدولي ، وما يتمتع به من ثقة واحترام كبيرين في المجموعة الدولية ، يؤهلانه لعمل خلاق وايجابي للحفاظ على السلام الدولي ، ونصرة مبادئ ميثاق منظمة الامم المتحدة وأهدافها . كما أرى من الواجب أن أشيد بسلفه الدكتور كورت والدهايم وما قام به من أعمال وجهود في حقبة امتازت بالتوتر وبالمخاطر* .

لقد أصبح من التقاليد أن تتردد في هذه القاعة لدى بداية كل دورة من دورات جمعيتنا العامة عبارات الأمل والتطلع الجماعي لاستتباب دواعي السلام والوفاق ، ورسوخ أركان العدل وغلبة الحق ، واشراق عهد من الازدهار والرفاهية لأبناء الانسانية .
وانه لمن دواعي الأسف ، ان نلاحظ في بداية هذا النقاش أن مكان التوتر ما فتئت تهدد السلام الدولي بخطر حقيقي ، وأن الاوضاع الدولية لا تزيد الا سوءا ، حيث برزت في الآونة الاخيرة - عقبات جديدة كادت تعصف بآمالنا في الوصول الى انفراج دولي حقيقي وشامل .

وسيبقى حالنا كذلك ، مادام هناك من يتعمد خرق مبادئ الميثاق والتنكر للمشروعية الدولية ، ومادام هناك من يحاول المس بكرامة الانسان وبحقوقه الاساسية ، ومادام هناك استعمار وتمييز عنصري وتدهور في الوضع الاقتصادي الدولي يتجلى في تفجير متفاحش لغالبية سكان المعمورة ، ناهيك عن مغبة السباق نحو التسليح وما ينطوى عليه من مخاطر قد تأتي على كل ما بناه الانسان وأنجزه .

ان المغرب بحكم انتمائه الثلاثة : الى العالم العربي ، والى المجموعة الاسلامية والى القارة الافريقية ، وبحكم موقعه الجغرافي عند ملتقى حضارات ثلاث ، يولي للأحداث التي تمر بها هذه المجموعات الثلاثة أهمية قصوى .

تحتل قضية الشرق الأوسط ، وقضية فلسطين بصفة خاصة ، مكان الصدارة بالنسبة لاهتمامات بلادي ، فمنذ أزيد من ثلاثين سنة ، وشعب فلسطين يعاني من التشرد والحرمان ، ويقاسي من ويلات الحرب والدمار ، ورغم الاصوات التي ترتفع كل سنة من هذا المنبر منددة

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد لوساكا (زامبيا) .

بالممارسات الاسرائيلية ، ومطالبة بتمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه الثابتة غير القابلة للتصرف ، ورغم القرارات التي صدرت عن هذه الجمعية الموقرة ، وعن مجلس الأمن ، بتأييد حقوق هذا الشعب المناضل ، فان اسرائيل ما زالت متمادية في أعمالها القمعية التوسعية ، مستخدمة كل الوسائل بما فيها الاسلحة المحرمة دوليا لمواصلة احتلالها للأراضي العربية وللفتك بالشعب الفلسطيني في محاولة لا بادته والقضاء عليه ، وتصفية قيادته الممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية .

وإذا كانت أدرج الامم المتحدة حافلة بسجلات المجازر والمذابح التي ارتكبتها اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني منذ اكثر من ثلاثين عاما ، فان المآسي والآلام التي نجمت عن الغزو الاسرائيلي للبنان ، وأعمال التقتيل والفتك التي تعرض لها الشعبان الفلسطيني واللبناني فاقت كل تصور وتجاوزت جميع الحدود .

لقد جاءت المجزرة الرهيبة التي خططت لها قوات الاحتلال الاسرائيلي في مخيمى " صبرا " و " شاتيلا " والتي ذهب ضحيتها اكثر من أربعة آلاف من المواطنين الفلسطينيين العزل الأبرياء من أطفال ونساء وشيوخ ، جاءت تذكرا بالمذبحة التي نفذها " مناحيم بيغن " في قرية " دير ياسين " الفلسطينية سنة ١٩٤٧ ، بل تتجاوز في فظاعتها واسلوبها ما ارتكبه النازيون ابان الحرب العالمية الثانية .

وتؤكد هذه المجزرة - بما لا يدع مجالا للشك - ان هدف اسرائيل الحقيقي ليس هو الأمن - كما تدعي - وانما هو التصفية الجسدية الجماعية للشعب الفلسطيني المكافح ، والتوسع على حساب الأمة العربية .

والمغرب ينحني باجلال أمام أرواح الشهداء الذين سقطوا صرعى ضحية للغدر والارهاب الاسرائيليين ، ويعبر عن عرفانه وتقديره لكل الأوساط التي أعلنت عن اذانتها واستنكارها لهذه المجزرة الرهيبة وقوا الى جانب الحق والعدل .

وإذا كانت جميع دول العالم قد عبرت فرادى عن اذانتها لتلك المجزرة ، فقد قامت المجموعة الدولية باستنكار جماعي لها ، اذ اتخذت الجمعية العامة خلال دورتها الاستثنائية الطارئة السابعة المستأنفة في هذا الشهر قرارها بادانة المذبحة الاجرامية ،

وأكدت مطالبتها بتنفيذ قرارى مجلس الأمن ٥٠٨ و ٥٠٩ اللذين يطالبان بانسحاب جميع قوات اسرائيل العسكرية فوراً الى حدود لبنان المعترف بها دولياً .
 وأمام هذه المأساة الانسانية المفجعة ، فان جمعيتنا العامة مطالبة اليوم - اكثر من أى وقت مضى - باتخاذ جميع الاجراءات الضرورية بما فيها تطبيق العقوبات - لاجبار اسرائيل على ايقاف عدوانها على الشعب الفلسطيني ولا رغامها على الانسحاب الفورى غير المشروط من جميع التراب اللبناني ، وللانصياع للقرارات المتخذة في مجلس الأمن .
 والمغرب الذى تربطه بلبنان أواصر الاخوة والقربى ، يجدد في هذه المناسبة الاعراب عن تضامنه الكامل مع لبنان الشقيق في محنته ، ويؤكد وقوفه الى جانب الحكومة اللبنانية في جميع الخطوات التى ستتخذها لضمان وحدة لبنان وسيادته واستقلاله .
 انعقد بمدينة فاس بالمغرب مؤتمر القمة العربي الثانى عشر بشطريه الاول والثانى تحت رئاسة جلاله الملك " الحسن الثانى " ملك المغرب ، وكان لبلادى شرف استضافة هذا المؤتمر التاريخى الكبير ، الذى أعاد وحدة الصف العربى ، وأرسى مبدأ التضامن العربى على أسس متينة وثابتة وقوية .

وإذا كان مؤتمر القمة العربي قد تم في ظرف بالغ الدقة بالنسبة لقضية فلسطين والشرق الأوسط ، فإن قادة الأمة العربية قد تحملوا مسؤوليتهم التاريخية ، واتفقوا على الخطة الكفيلة باستعادة الحقوق العربية انطلاقاً من إيمانهم الراسخ بقدررة الأمة العربية على تحقيق أهدافها وإزالة آثار العدوان الإسرائيلي على الأمة العربية . وحرصاً من الأمة العربية على العمل بكل الوسائل من أجل تحقيق السلام القائم على العدل في منطقة الشرق الأوسط ، ومساهمة منها في دعم الجهود التي تبذلها كل القوى المحبة للسلام والعدل ، وفي طليعتها منظمة الأمم المتحدة ، واستناداً إلى الشرعية الدولية ، اعتمد مؤتمر القمة العربي الثاني عشر خطة السلام العربية التي تركزت في المبادئ التالية :

أولاً ، انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها سنة ١٩٦٧ ، بما فيها القدس العربية ؛

ثانياً ، حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الثابتة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي الوحيد ، وإقامة دولته المستقلة على أرضه ؛

ثالثاً ، قيام مجلس الأمن بوضع ضمانات السلام بين جميع دول المنطقة .

ومن دراسة هذه المبادئ ، تتأكد لهذه الجمعية الموقرة وللرأي العام الدولي رغبة الأمة العربية في السلام القائم على العدل ، وفي الوصول إلى حل لقضية الشرق الأوسط يضمن للشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه ويتيح لجميع دول المنطقة العيش في سلام بضمانات من مجلس الأمن الدولي .

والمغرب ، الذي يرأس عاهله جلالة الملك الحسن الثاني ، مؤتمر القمة العربي الثاني عشر ، يناشد جميع الدول المحبة للسلام ، والدول الكبرى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بصفة خاصة ، الوقوف إلى جانب الحق والعدل ، ودراسة مشروع السلام العربي بكل عناية واهتمام ، وتبني المبادئ التي تضمنها باعتبارها الأساس الصالح لحل قضية الشرق الأوسط وقضية فلسطين .

وأملنا أن تلقى المبادرة العربية التجاوب المنتظر ، وأن تكون فاتحة عهد جديد يعيد لمنطقة الشرق الأوسط السلام والاستقرار وينهى حالة الحرب التي أصابت ويلاتها شعوب المنطقة بأسرها .

وأنه لما ينعش الآمال ، ويبعث على التفاؤل ، الصدى الطيب والدعم الواسع الذي لقيه مشروع السلام العربي دوليا ، وأملنا أن يتسع التجاوب مع المشروع العربي فيشمل كافة الدول وخاصة الدول الكبرى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، وأن تتمكن اللجنة ، التي شكلها مؤتمر القمة على أعلى مستوى للاتصال بالدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن من الوصول الى نتائج ايجابية .

ومما يدعو الى التفاؤل أيضا المشروع الذي أعلن عنه الرئيس رونالد ريغان بخصوص السلام في الشرق الأوسط . والمغرب يرى أن هذا المشروع يعتبر خطوة تفتح آفاقا نحو تحقيق حل لقضية الشرق الأوسط ، ويسجل التزام رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بمبدأ إعادة الأراضي العربية التي احتلتها اسرائيل سنة ١٩٦٧ الى السيادة العربية . وفي نفس الوقت يلاحظ أن هذا المشروع أغفل نقاطا جوهرية وأساسية بالنسبة لعملية تحقيق السلام في الشرق الأوسط ، والأمل معقود على أن يتم خلال الاتصالات التي ستجرى قريبا بين البلاد العربية والولايات المتحدة الأمريكية سد هذه الثغرات ، حتى يتسنى تحقيق السلام الدائم والعاقل في منطقة الشرق الأوسط ، وتعود تلك المنطقة كما كانت مهذا للتعايش البناء ، ومنطلقا للاشعاع الفكري والحضارى الخلاق .

ما زالت منطقة شمال غرب افريقيا مسرحا لتوتر مصطنع تفرضه عليها سياسة تقوم على محاربة المبادئ السامية التي أقرها المجتمع الدولي ، وتستند الى محاولات يائسة للقضاء على المشروعية الدولية ، وتتخذ من الهيمنة وسيلة لتحقيق مآرب ضيقة ، حيث وجدت في قضية ما يسمى بالصحراء الغربية مطية لها .

لقد أوضح المغرب على الدوام أن مطالبته باسترجاع اقاليمه الصحراوية كانت مطالبة تستند الى أسس متينة من الحقوق التاريخية والروابط القانونية اضافة الى المشروعية

الدولية . فعلاوة على مطالبة المغرب باستعادة اراضيه المغتصبة منذ أن وطأتهما أقدم الاستعمار في بداية هذا القرن ، وبعد قيام جيش التحرير المغربي بكفاح بطولي ضد المستعمر داخل الأقاليم الصحراوية ، وعلى أثر معاطلة السلطات الاستعمارية في إعادة تلك الأقاليم الى الوطن الأب ، لجأ المغرب الى سلوك الطرق القانونية ، فعرض الأمر على منظمة الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية مما نتج عنه ابرام " اتفاق مدريد " الذي أقرته جمعيتنا العامة في عام ١٩٧٥ .

ولقد أوضح المغرب من على هذه المنصة ، في مناسبات عديدة الملاحظات التاريخية والسياسية التي تم معها تقسيم التراب المغربي الواحد على مراحل الى مناطق مختلفة تخضع لأنظمة استعمارية متعددة ، وأوضح كذلك أن استرجاعه لأطرافه المبتورة تم هو الآخر - بحكم طبيعة الأشياء - على مراحل مختلفة .

وانطلاقاً من تمسك المغرب بالمشروعية الدولية ، ورغبة منه في اعطاء هذه المشروعية صبغة جديدة مشرقة ، أعلن جلالة الملك الحسن الثاني في مؤتمر قمة نيروبي الافريقي الثامن عشر ، الذي عقد في شهر حزيران /يونيه ١٩٨١ عن استعداد المغرب لاجراء استفتاء في منطقة الصحراء الغربية ، فاتحاً بذلك الباب على مصراعية لحل سلمي نهائي لهذا النزاع .

وقد طرح المغرب هذه المبادرة ، وهو أكثر ما يكون ايماناً بحقوقه الثابتة في صحرائه ، وأشد ما يكون يقيناً بأن أبناءه في منطقة الصحراء قد اختاروا - الى الأبد - أن يظلوا جزءاً لا يتجزأ من الوطن الأب .

وكانت مبادرة صاحب الجلالة الحسن الثاني ، استجابة الى رغبات اصداقاً المغرب من ناحية ، وحتى يتسنى للرأى العام الدولي من ناحية اخرى أن يتأكد من حقيقة ارادة سكان منطقة الصحراء في الانتماء الى الوطن الأب عن طريق استشارة حرة ليؤكدوا ما عبروا عنه في شتى المناسبات وشتى الوسائل عن هويتهم المغربية وتشبثهم بها .

وقد رحب العالم كله بهذه المبادرة ، ووجد فيها الوسيلة المثلى لانها التوتر الذى طال أمده في منطقة شمال غربي افريقيا . ولم يدخر المغرب وسعا لاعطاء هذه المبادرة كل فرص النجاح ووضعها موضع التنفيذ العملي .

وهكذا شارك المغرب - مثلاً في عاهله - مشاركة فعالة في مؤتمر قمة نيروبي الثانى الخاص بقضية الصحراء الذى عقد في شهر آب / أغسطس من السنة الماضية ، حيث أرسى القادة الأفارقة أعضاء لجنة المتابعة اثناء هذا الاجتماع الشروط العلية لوقف اطلاق النار ولاجتماع الاستفتاء . ولقد ساهم المغرب مساهمة جديده في انجاح هذا اللقاء الافريقي ، مستهدفاً دفع سلسل السلام الى غاية الايجابية المنشودة .

وواصلت لجنة المتابعة خطاها العلية لتطبيق مقررات القمة الافريقية خصوصا بعد أن حصلت من الجمعية العامة للأمم المتحدة على " قرار " تقدمت به كينيا - باعتبارها دولة الرئاسة للمنظمة الافريقية - وهو القرار ٤٠٦ / ٣٦ الذى يقضى بأن تقدم منظمة الأمم المتحدة مساهمة فنية ومالية لمساعدة منظمة الوحدة الافريقية في هذا المجال .

واجتمعت لجنة المتابعة للمرة الثالثة في نيروبي ما بين الثامن والتاسع من شباط / فبراير ١٩٨٢ لوضع الترتيبات النهائية وتحديد المواعيت الخاصة بوقف اطلاق النار والاستفتاء . وقد عمل المغرب مع القادة الأفارقة بكل اخلاص لوضع آخر اللمسات لهذا العمل الافريقي الذى كان سينهي ، لو خلصت نيات البعض ، أحد النزاعات التي شغلت المنظمة الافريقية في السنوات الأخيرة .

وكانت أبسط اعتبارات حسن النية تقضي بأن تعطى الفرصة للجهود التي يبذلها القادة لتؤتي ثمارها ، ولكن هناك من لا يرغب في الوصول الى حل لهذه المشكلة سرعان ما عمل

على محاربتها ، عندما اتضح أن الأمور أخذت اتجاهها جدياً سيؤدي إلى إفشال مخططات التوسع والهيمنة وتأكيد حقوق المغرب الثابتة ، عن طريق استشارة حرة تُشرف عليها منظمات دوليتان : هما منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة . وبدأت الحملات لأجهاض هذه العملية ، ولتحطيم قرارات قمة نيروبي الخاصة بها ، فكانت مؤامرة أدريس أبابا المعروفة التي شلت عمل المنظمة الإفريقية وأوقفت نشاطها ، حين قامت بعض الدول وفي الخفاء بالتعاون مع الكاتب العام الإداري بإقحام جماعة المرتزقة للمشاركة في أعمال المجلس الوزاري الثامن والثلاثين التابع لمنظمة الوحدة الإفريقية .

وكان هذا العمل الطائش خرقاً واضحاً لميثاق المنظمة الذي ينص في أكثر من موضع على أن العضوية فيها قاصرة على الدول المستقلة ذات السيادة . وكان هذا العمل أيضاً مؤامرة تستهدف نفس كل ما وافقت عليه إفريقيا من إجراءات عملية لحل نزاع الصحراء حلاً سلمياً .

وقد تصدى لهذه المؤامرة على المشروعية عمداً القارة الإفريقية ممثلين في قادتها الحكماة المؤسسين . وفي هذا الإطار ، تم انسحاب تسعة عشر وفداً من الاجتماع الوزاري لمنظمة الوحدة الإفريقية الذي عقد في أدريس أبابا في شهر شباط/فبراير من هذا العام والذي حيكت فيه تلك المؤامرة ، فلم تبق لذلك الاجتماع أية مشروعية إذ فقد النصاب القانوني المنصوص عليه في الميثاق . وللتغلب على هذه الأزمة ، شهدت القارة الإفريقية نشاطاً سياسياً يستهدف انقضاء منظمة الوحدة الإفريقية من الانهيار ، وطالب عدد من القادة الأفارقة بمعالجة هذا الأمر في مؤتمر استثنائي . وكان المغرب سباقاً في هذا المجال إذ بادر "جلالة الملك الحسن الثاني" ببعث برسالة إلى الرئيس الكيني "دانيل أراب موي" في شهر (شباط/فبراير) من هذه السنة يطلب فيها عقد مؤتمر قمة استثنائي يبحث الأزمة الراهنة قبل أن تستفحل أسبابها ، إلا أن القوى المناهضة للمشروعية عملت على إحباط عقد هذا المؤتمر .

ومرة أخرى فإن افريقيا الواعية التي اختارت الشرعية ، قد برهنت على أنها أسس من أن ترضخ لسياسة الأمر الواقع ، ورفضت أن تذهب الى مؤتمر القمة الافريقي الذي كان مقررا عقده فسي طرابلس ، ما دامت الشرعية الافريقية — طبقا لما رسمه الميثاق — لم تعد الى رحاب المنظمة . وكان الفشل الذي مني به مؤتمر طرابلس ، نصرا للمشروعية والعدالة وتصديا لمحاولات التزوير الهادفة لخرق الميثاق الافريقي .

ورغم ما جر هذا الفشل من شلل لأعمال المنظمة على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاعلامية فإن يقيننا راسخ في أن المنظمة الافريقية التي يحرص كل افريقي مخلص على دعمها وتقويتها — ستعود لممارسة دورها الهنا" بفضل الجهود التي يقوم بها أبنا" افريقيين المخلصون الذين يضعون الشرعية والمصلحة الافريقية العليا فوق كل اعتبار ، وفوق كل أنانية ضيقة .

ان المغرب الذي كان له دور رائد في ابراز فكرة الوحدة الافريقية من خلال ميثاق الدار البيضاء سنة ١٩٦١ ، والذي هو أحد الأعضاء" المؤسسين لمنظمة الوحدة الافريقية ، ان المغرب غير أشد الغيرة على استمرار هذه المنظمة ، وسيعمل كل ما في وسعه للحفاظ عليها ولدعمها لتستمر في القيام بدورها الحيوي الفعال كأداة للعمل الافريقي المشترك . ويحرص المغرب كذلك أشد الحرص على أن تعود الشرعية الى منظمة الوحدة الافريقية ، وأن يبقى جهازها الإداري أداة نزيهة محايدة لتنفيذ القرارات الافريقية بعيدا عن الأهوا" الخاصة ، وعن النزج بهذا الجهاز في النزوات القائمة بين بعض البلدان الأعضاء" .

لقد تابعت منظمة الأمم المتحدة الاجتماعات الافريقية ، التي عقدت على مستوى القمة في العام الفارط لبحث موضوع الصحراء ، وساهم مظلوما بكيفية علمية في عرض تجارب هيئة الأمم المتحدة على القيادة الأفارقة فيما يتعلق باستشارة السكان ، وهم يعلمون المراحل الكبيرة التي قطعت في مجال وضع الترتيبات لعملية وقف اطلاق النار واجراء الاستفتاء .

ان المغرب ، الذي أعلن دائما تسكه بالشرعية الدولية ، يؤكد من جديد التزامه بمقررات مؤتمر القمة الافريقي الثامن عشر الخاصة بالصحراء ، والتي أيدتها جمعيتنا العامة في العام الماضي ، ويسرى في الحل الذي اختارته افريقيا السبيل الأمثل لانها التوتر المصطنع في منطقة شمال غرب افريقيا . وانطلاقا من هذا الموقف فان المغرب يناشد جميع الدول أن تعمل على انجاح تطبيق هذا الحل الافريقي ، وأن تحييط جميع المحاولات التي تهدف الى اجهاضه ، ووضع العراقيل في طريقه ، حتى يتسنى انهاء هذا النزاع ، وعودة السلام والاستقرار الى ربوع تلك المنطقة .

ان المغرب ، الذي ينتهي للقارة الافريقية ، يولي أحداثها وقضاياها أهمية خاصة ، ويعمل بالتعاون مع أشقائه الأفارقة ، لدعم استقلال دولها ، وضمان تقدم وتطور شعوبها ، حتى تنعم هذه القارة بالرخاء والازدهار ، وتساهم بدورها في بناء مجتمع عالمي تسوده العدالة والسلام . وفي جنوب هذه القارة مازال شعب ناميبيا الشقيق ، يزرع تحت نير نظام عنصري جائر ، ويخوض غمار حرب تحريرية بطولية من أجل استعادة حرية المغتصبة ، واستقلاله ووحدته الترابية . والمغرب ، الذي ساند على الدوام ، الكفاح العادل للشعب النامبي يتطلع الى اليوم الذي يستعيد فيه هذا الشعب استقلاله ، في المستقبل القريب .

وهذه المناسبة اننا نناشد دول مجموعة الاتصال أن تضاعف جهودها وساعيها ، حتى يتم تنفيذ سلسل التسمية النهائية للمشكل النامبي ، وفقا لقرار مجلس الأمن الدولي ٤٣٥ . ومازال شعب جنوبي افريقيا يعاني من مآسي نظام التمييز العنصري الذي تفرضه عليه حكومة بريتوريا ، على الرغم من القرارات العديدة ، التي تدين هذا النظام وتعتبره " جريمة ضد الانسانية " . ويؤكد المغرب مساندة لهذا الشعب من أجل استعادة كرامته وحرية ، وبهيب بالدول التي لها علاقات مع بريتوريا كي توقف تعاونها العسكري والاقتصادي معها ، لحملها على التخلي عن هذا النظام الذي يعتبر تحديا لأبسط الجاهل القانونية والأخلاقية .

والمغرب الذي ألى على نفسه الدفاع عن جميع قضايا التحرر ، يجدد التزامه بنصرة قضايا التحرر الأفريقي ، سواء كان ذلك في منطقة الجنوب ، أو في منطقة القرن الأفريقي ، وفي اريتريا وغيرها . منذ أكثر من عامين تدور رحى حرب مدمرة بين بلدين جارين سلميين ، هما العراق وإيران ، اللذان تفتحت في رحابهما حضارات عريقة أنارت للإنسانية مشاعل الفكر ، والعلم ، والتقدم . وانه لمن المؤسف أن تستمر الحرب بين هذين البلدين ، على الرغم من الجهود الكثيرة المضنية التي بذلت - وما تزال تبذل - لوقفها .

واننا لنأمل أن يتم التوصل قريبا الى تسوية تحقق وقف إطلاق النار ، وتضمن الحقوق الثابتة للبلدين ، والعودة بالمنطقة الى حالة من الاستقرار والأمن في اطار قرارى مجلس الأمن الدولي ١٤٥٠ بتاريخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٢ . وقراره ٥٢٢ المتخذ يوم أمس ، ٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢ . ان الخطوة التي قام بها العراق الشقيق مؤخرا ، والتي تمثلت في سحب جيوشه الى المواقع التي كانت موجودة فيها قبل بدء الاشتباكات ، تعتبر في نظر المغرب خطوة ايجابية نحو اقرار السلام ، وتوطيد سياسة حسن الجوار . كما أن تفتح العراق لمختلف ساعي الوساطة لانها هذا النزاع ، يستحق كل تنويه ، وتشجيع ، وثنا . ومازلنا نعلق آمالا كثيرة على نجاح الجهود التي تقوم بها لجنة السلام الاسلامية ، برئاسة فخامة الرئيس السيد أحمد سيكوتوري رئيس جمهورية غينيا الثورية ، حتى يعود السلام والأمن الى ربوع تلك المنطقة الهامة من العالم .

أما في أفغانستان ، فما زال شعبها يعاني من مظالم الغزو ، الذي وقع على أراضيه منذ نحو ثلاث سنوات ، ويناضل من أجل الحفاظ على عقيدته الاسلامية ، وعلى هويته بصفته شعبا مسلما ينتمي الى حظيرة الدول غير المنحازة .

والمغرب الذي تربطه مع شعب أفغانستان السلم وشائج الدين ، والثقافة ، والحضارة ، يعلن تضامنه مع هذا الشعب ، ويدعو الى انسحاب القوات الأجنبية عن أراضيه ، وتمكينه من اختيار نظامه السياسي الذي يرتئيه بكل حرية .

وفي كمبوتشيا الديمقراطية ، نجد أن الجيش الفيتنامي ، لم يستجب لنداء المجموعة الدولية بالجملاء عن هذا البلد ، لتمكين شعبه من اختيار نظامه السياسي بحرية . ومازلنا نعتقد أن التصريح ،

والقرارين اللذين أقرهما المؤتمر الدولي حول كجوتشيا ، الذي عقد في نيويورك في تموز/يوليه ١٩٨١ ، تشكل أساسا للحل الأمثل لهذا المشكل .

أما فيما يتعلق بالعلاقات بين شطرى كوريا الجنوبية والشمالية ، فاننا نأمل أن تستأنف حكومتا الشمال والجنوب الحوار البنّاء الرامي الى اعادة توحيد كوريا تدريجيا بطريقة سلمية .

ما فتئ المغرب يعمل على توطيد روابط التعاون بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط ، ويسعى الى خلق الظروف القمينة بجعل حوض هذا البحر منطقة سلام طبقا لقرار جمعيتنا العامة ١٠٢/٣٦ .

وانطلاقا من ذلك ساند المغرب ومايزال ، الجهود الجذولة في اطار مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي ، الرامية الى تدعيم الأمن والسلام وتحقيق التعاون في المنطقة المتوسطية .

ان من السلم به أن الانفراج الدولي رهين بنزع السلاح ، وأن السباق من أجل التسليح يمثل تهديدا خطيرا لوجود الانسان ومقائه .

وإذا كانت دواعي هذا السباق كامنة في الصراع الدولي بين الكتلتين ، فإن الأقطار النامية هي النحبة الأولى له ، حيث يؤثر هذا السباق سلبيا على نمائها الاقتصادي والاجتماعي ، وتزداد أعباء ديونها ، وتتدهور ظروف الأمن التي تعيش فيها .

ومما يؤسف له ألا تؤدي الجهود الدولية التي بذلت لتغيير هذا الوضع ، الى أية نتيجة ايجابية حتى الآن ، خصوصا بعد فشل الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المخصصة لنزع السلاح ، في الوصول الى أى تقدم ملموس في هذا المجال .

والمغرب الذي يضم جهوده الى جهود العاملين من أجل تحقيق نزع السلاح ، سواء على الصعيد الدولي أو على الصعيد الاقليمي ، يناشد الدولتين العظميين ، اللتين تتحملان مسؤولية خاصة في حفظ السلام ، مضاعفة جهودهما للوصول الى اتفاق حول برنامج اجمالي شامل لنزع السلاح ، وفق جدول زمني دقيق ، حتى لا يبقى الحديث عن نزع السلاح مجرد أفكار نظرية غير قابلة للتطبيق .

ان معالجة الحيف المزمع في النظام الاقتصادي العالمي من الأمور التي تحظى بكامن اهتمامنا ، سيما وأن الدول النامية هي أكثر الدول تضررا بآثاره . وقد اعترفت المؤسسات الاقتصادية الدولية على اختلاف مستوياتها وتخصصاتها ، بالضرورة الملحة لاجتثاث جذري في النظام الاقتصادي العالمي ، خصوصا بعد أن أكدت الدورتان الاستثنائيتان السادسة والسابعة الضرورة الحتمية لذلك . وهكذا ، فان بعض مكنسبات العالم الثالث كميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، ونظام التفضيلات المعمم ، والبرنامج المتكامل للمواد الأساسية ، وكذلك بعض المفاهيم كالاستقلال الذاتي المشترك في الميدان الاقتصادي للدول النامية ، أو النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، من شأنها أن تؤثر ايجابيا على العلاقات بين الشمال والجنوب ، وحتى يتسنى ارساء أركان هذا النظام الاقتصادي الجديد ، فقد طالبت دول العالم الثالث بفتح سلسلة من المفاوضات حول جميع أوجه التعاون والتنمية الدوليين ، على أن تتم تلك المفاوضات الشمولية طبقا لمخططات العمل ، التي صادقت عليها جمعيتنا العامة ، وأوصت بها المؤسسات الدولية المختلفة ، خاصة منها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وأن تفضي كذلك الى تحقيق فعلي لأهداف العقد الثالث للتنمية .

أقد دلت التجربة على أن الحلول الاقتصادية الجزئية على الصعيد الوطني الضيق ، والمفاوضات المنحصرة في قطاعات محدودة ، لا تشكل الا مسكنات مؤقتة عابرة ، إذ ان الحل الحقيقي كامن فــــي الشروع الجدى في مفاوضات شمولية تعالج المشاكل الاقتصادية العالمية بحلول جماعية .

وانه لمن المؤسف ان لا تلقى النداءات المتكررة لدول العالم الثالث الاستجابة المناسبة ، من طرف الدول المتقدمة ، التي أمعنت في زيادة تدابير الحماية الجمركية وغير الجمركية وتخفيض مســــدلات مساعداتها الخارجية ، الشيء الذى كان له أسوأ الأثر على المبادلات التجارية ، وميزان الأداءات وميدان التشغيل . ومن جهة أخرى فقد أدى تدهور قيم المبادلات وتزايد حجم الاستدانة ، الى القضاء علىــــ كل أمل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية ، وخاصة منها الدول الأقل تقدما .

وقد أظهر التقرير السنوى الأخير للبنك الدولي الضعف الذى يعاني منه اقتصاد العالم الثالث ونبه الى الأخطار المحدقة بالدول الفقيرة خاصة في ميدان الانتاج الفلاحي والعجز الغذائي ، مما يوجب على الدول الغنية أن تتغلب على أنانيتها ومصالحها الوطنية الضيقة .

ان من واجب الدول الغنية أن تعترف بضرورة الترابط بين زيادة التقدم الاقتصادى للشمال ، والتعجيل بالنمو الاقتصادى والاجتماعى والتكنولوجى في الجنوب ، حيث تفرض المصالح المتبادلة مسؤولية مشتركة على جميع الأطراف ، من أجل اشادة صرح نظام اقتصادى عالمى جديد ، وبناء عالم أفضل للانسانية جمعاء .

يحق للأسرة الدولية أن تبتهج باقرار المعاهدة الدولية لقانون البحار ومرفقاتها ، من لــــد ان الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء . ان هذه المعاهدة التي سيتم توقيعها رسميا في النصف الأول من شهر كانون الأول / ديسمبر القادم في " جامايكا " ، ليست الا نتوجعا لمجهود كبير . ونأمل أن تتراجع بعض الدول الأعضاء عن اعتراضاتها ، حتى يمكن لهذه المعاهدة أن تدخل حيز التطبيق بعد توقيعها والمصادقة عليها ، مما يسمح ببزوغ عهد جديد من التعاون المشر .

في خضم عالمنا هذا الذى تتقاذفه رياح النزاعات والحروب والعنف ، وتتعاوره آفات التخلف والفقر وانعدام العدالة ، تبقى منظماتنا الدولية هذه مندى ينتجع منها الأمن والطمأنينة والسلام ، ويرتجى منها الفوئ والعون للقضاء على شرور الحيف والتخلف .

لقد أفلحت هذه المنظمة منذ ارساء أركانها عام ١٩٤٥ في أن تحدث تغييرات عميقة على الخريطة السياسية للعالم ، فأخذت بيد الشعوب المستضعفة المملوكة على أمرها . وأعانته على الاستقلال ، وسخرت جهودها لمساعي التوفيق وحل النزاعات ، وفتحت للجهد العالمي المشترك فتوحات جلية في ميادين التعاون الثقافي والعلمي والاقتصادي . ومع كل هذا فما زال أمانها وأماننا أعمال عديدة لا حصر لها ، تتطلب منا أن نحضها كل تأييدنا ودعمنا ، لتتمكن من تأدية رسالتها النبيلة التي خطتها لها الميثاق ، ولتسهم في المساعدة على رفاه بني الانسان وتقدمهم وازدهارهم ، وتعمل على أن تعم افياء السلام والأمن والطمأنينة أرجاء هذا المعمور .

رفعت الجلسة الساعة . ١٣/١